مؤقت



مجلس الأمن

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة **٨١٨٣**

الثلاثاء، ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٨ الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد العتيبي	(الكويت)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إثيوبيا	السيد أليمو
	بولندا	السيدة فرونيكا
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	بيرو	السيد ميثا–كوادرا
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد ما تشاو تشو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد تيليوبيردي
	كوت ديفوار	السيد تانو–بوتشوي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألن
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة هيلي

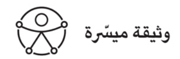
جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

1804547 (A)




الرجاء إعادة التدوير


وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

تأبين سعادة السفير نكتون دارلنغتون مهورا، الممثل الدائم لجمهورية ملاوي لدى الأمم المتحدة

الرئيس: في بداية هذه الجلسة، أود، باسم أعضاء مجلس الأمن، أن أعرب عن بالغ الحزن والأسى لرحيل سعادة السيد نكتون دارلنغتون مهورا، الممثل الدائم لملاوي لدى الأمم المتحدة. كما يعرب أعضاء المجلس عن تعازيهم الحارة لأسرة السفير مهورا ولملاوي حكومة وشعبا.

ويصادف اليوم أيضا الذكرى السنوية الأولى لوفاة ممثل الاتحاد الروسي فيتالي تشوركين.

أدعو أعضاء المجلس الآن إلى الوقوف والتزام الصمت لمدة دقيقة، حدادا على وفاة السفير مهورا وإحياء لذكرى السفير تشوركين.

وقف أعضاء مجلس الأمن مع التزام الصمت لمدة دقيقة.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس: وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل إسرائيل إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأقترح أن يدعو المجلس رئيس دولة فلسطين ذات مركز المراقب إلى المشاركة في هذه الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

وباسم المجلس، أرحب بفخامة السيد محمود عباس، رئيس دولة فلسطين ذات مركز المراقب، وأطلب من موظف المراسم أن يصطحبه إلى مقعد على طاولة المجلس.

اصُطحب السيد محمود عباس، رئيس دولة فلسطين ذات مركز المراقب، إلى مقعد على طاولة المجلس.

الرئيس: وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أرحب ترحيبا حارا بمعالي الأمين العام أنطونيو غوتيريش، وأعطيه الكلمة الآن.

الأمين العام (*تكلم بالإنكليزية*): لقد عدت للتو من زيارة إلى الكويت التي تفضلت باستضافة مؤتمر بشأن إعادة إعمار العراق وساعدت على تعبئة موارد بالغة الأهمية. وقد أبدى المجتمع الدولي امتنانه للشعب العراقي على انتصاره الشجاع على تنظيم داعش. ويشكل هذا التأييد تصويتا بالثقة في حكومة العراق وشعبه. وقد اضطلعت الكويت، سيدي الرئيس، بدور قيادي هام للغاية في ذلك الاجتماع الناجح جدا.

ومما يؤسف له أن التطورات الإيجابية في العراق هي استثناء في المنطقة. ويؤكد ذلك السياق الحاجة للتوصل إلى حل سياسي للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني، الذي طال أمده جدا. وأنا هنا لأؤكد من جديد التزامي الشخصي الكامل والتزام الأمم المتحدة بدعم الطرفين في جهودهما الرامية إلى التوصل إلى حل قائم على وجود دولتين ديمقراطيتين، هما إسرائيل وفلسطين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام داخل حدودهما الآمنة والمعترف بها؛ وهو حل يعالج جميع قضايا الوضع النهائي على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الدولي والاتفاقات المتبادلة، ولا توجد خطة بديلة لذلك.

لكن يجب أن نواجه الواقع المحزن اليوم. فبعد عقود من التأييد، يمكن أن يتلاشى توافق الآراء العالمي بشأن حل الدولتين. وتنطوي العقبات في الميدان على إمكانية التسبب في واقع وجود دولة واحدة على نحو لا يمكن الرجوع عنه. ومن المستحيل ببساطة جعل واقع الدولة الواحدة متماشيا مع التطلعات الوطنية والتاريخية والديمقراطية المشروعة لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين.

وفي الوقت نفسه، فإن أوضاع الفلسطينيين في غزة، التي تخضع لسيطرة حماس منذ عقد من الزمان، مأساوية. ويثير النقص في تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) قلقا دوليا. إن حقوق وكرامة خمسة ملايين لاجئ فلسطيني وأمنهم الإنساني في خطر، كما أن استقرار المنطقة في خطر. وإنني أناشد المجتمع الدولي تكثيف دعمه السخي.

إن هذا الوقت هو وقت الحوار والمصالحة والتعقل. وفي هذه اللحظة التي تنطوي على عواقب وخيمة، أناشد جميع الأطراف اتخاذ إجراءات متضافرة وفعالة، وهذا أمر مهم أكثر من أي وقت مضى.

اسمحوا لي الآن، سيدي الرئيس، أن أطلب منكم إعطاء الكلمة للمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد نيكولاي ملادينوف، لتقديم إحاطته الإعلامية الشهرية إلى مجلس الأمن بشأن الحالة في الشرق الأوسط.

الرئيس: أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد ملادينوف.

السيد ملادينوف (*تكلم بالإنكليزية*): نجتمع هذا الشهر مع تزايد التوترات الإقليمية. فالقتال يشتد في سورية، مما يعرض ترتيبات تخفيف التصعيد والاستقرار الإقليمي للخطر، فضلا عن تقويض الجهود الرامية إلى إيجاد حل سياسي. وعلى الرغم من الأخبار الإيجابية الواردة من العراق وهزيمة تنظيم داعش، فإن جزءا كبيرا من الشرق الأوسط لا يزال يعاني من مأساة إنسانية مستمرة ذات أبعاد هائلة.

وفي ظل هذه الخلفية، وبعد أكثر من قرن من الأعمال العدائية، بما في ذلك ٥٠ عاما من الاحتلال العسكري المستمر، لا يزال الإسرائيليون والفلسطينيون بعيدين عن تحقيق السلام. وفقد الكثيرون الأمل في أن ينعموا به خلال حياتهم. إن أعداء السلام يزدادون ثقة كل يوم. وهم يرون كل فشل لقوى الاعتدال باعتباره فوزا لقوى التطرف. ويعتقدون أن الاحتمالات السياسية تسير في صالحهم، وهم أكثر جرأة يوما بعد يوم. كما يعيق تحقيق السلام أولئك الذين يفرضون حقائق على أرض الواقع والذين يروجون لتحركات انفرادية تعرقل العودة إلى طاولة المفاوضات.

ولا شيء من هذا سيجعلنا أقرب إلى حل النزاع. ولن يلبي أي منها الحق غير القابل للتصرف للشعب الفلسطيني في إقامة دولة، أو توق إسرائيل إلى تحقيق الأمن. ولن يؤدي بنا إلا إلى مواصلة السير على طريق المواجهة والمعاناة وواقع الدولة الواحدة المتمثل في الاحتلال الدائم.

ناقش المجتمع الدولي الشهر الماضي الأولويات الرئيسية للنهوض بهدف السلام خلال الاجتماع الوزاري الاستثنائي للجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني. وقد شجعتني في ذلك الاجتماع الرسائل المتكررة التي لا لبس فيها والتي تؤكد من جديد تأييد حل الدولتين، تمشيا مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وضرورة استئناف مفاوضات حقيقية بشأن جميع قضايا الوضع النهائي، بما في ذلك وضع القدس. كما قطع المشاركون التزاما حاسما ببذل الجهود اللازمة لمعالجة الأزمة الإنسانية في غزة، بما في ذلك دعم المشاريع التي تركز على المياه والكهرباء والانتعاش الاقتصادي.

إن رسالتي إلى الجميع واضحة. أولا، يجب علينا أن نؤكد بوضوح أن السلام المستدام يتطلب الحل القائم على وجود دولتين، الذي لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال عملية تفاوضية. وقد حدد الإسرائيليون والفلسطينيون مسائل الوضع النهائي، ولا يمكن لأي أحد، غيرهم، معا، تحديد حلها. ثانيا، يجب علينا مواصلة الجهود لالتماس تنفيذ خطوات ملموسة وتحويلية في الميدان - بما في ذلك إنهاء التوسع الاستيطاني الإسرائيلي والنهوض بالتحولات من حيث السياسات العامة، ولا سيما في المنطقة جيم - بما يتسق مع الانتقال إلى تعزيزالسلطة المدنية الفلسطينية، على النحو المطلوب في تقرير المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط لعام ٢٠١٦. ثالثا، يجب على السلطة الفلسطينية مواصلة تعزيز بناء المؤسسات وتقديم الخدمات للشعب الفلسطيني والعمل من أجل تحقيق استعادة سيطرتها على غزة. وأخيرا، من الأهمية بمكان أن يركز أي اقتراح للسلام في المستقبل على حل الدولتين وجميع مسائل الوضع النهائي، وفقا للاتفاقات السابقة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. فعدم القيام بذلك يمكن أن تكون له عواقب خطيرة.

إن الإبقاء على دعم اللاجئين الفلسطينيين أمر أساسي للسعي إلى تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة. وأكرر الإعراب عن قلقي المتواصل إزاء العجز الضخم في تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، على الرغم من المرونة المحمودة التي أبانت عنها بعض الدول الأعضاء في التعجيل بصرف التزاماتها التمويلية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن النداءات الطارئة التي أطلقت في ٣٠ كانون الثاني/يناير سعت إلى جمع ٨٠٠ مليون دولار لفائدة الضفة الغربية وغزة، ولمعالجة الأزمة الإقليمية السورية، بغية تلبية الاحتياجات الأساسية لحوالي ١,٥ مليون من الناس في حالة ضعف شديد. وأشجع الدول الأعضاء على التعجيل بالنظر في توفير تمويل جديد لاحتياجات الأونروا الحرجة.

وإذ تتعثر عملية السلام وتتسع الهوة بين الجانبين، تتواصل معاناة الفلسطينيين والإسرائيليين من عواقب العنف في الميدان. فقد قتل سبعة من الفلسطينيين على يد قوات الأمن الإسرائيلية في حوادث مختلفة عبر الأراضي الفلسطينية المحتلة، وقتل مدني إسرائيلي طعنا على يد فلسطيني في الضفة الغربية. وقد لقي ثلاثة من الفلسطينيين، الذين قُتلوا، حتفهم في اشتباكات عنيفة مع قوات الأمن الإسرائيلية، أحدهم كان عمره ١٦ عاما، سقط رميا بالرصاص بالقرب من رام الله. وهو الطفل الرابع الذي يقتل في مثل هذه الظروف منذ بداية العام.

إنني أعيد التشديد مرة أخرى على أن استخدام القوة يجب أن يكون مضبوطا، وأنه ينبغي عدم استخدام القوة الفتاكة إلا كملاذ أخير، مع إجراء السلطات للتحقيق المناسب في أي وفيات تنتج عن ذلك. وأحث قوات الأمن الإسرائيلية على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس لتجنب الخسائر البشرية في مثل هذه الظروف. وأدعو جميع الأطراف إلى نبذ العنف، وإدانة الإرهاب، وضمان المساءلة، والعمل على تخفيف حدة التوتر.

وقد شهدنا كذلك، في الأيام الأخيرة، حوادث أمنية خطيرة في غزة والمناطق المحيطة بها. ففي ١٧ شباط/فبراير، أصيب أربعة جنود إسرائيليين بجروح جراء انفجار أجهزة متفجرة يدوية الصنع وضعت على سياج غزة. وأعقبت هذا الحادث غارات جويةإسرائيلية على حوالى ١٨ هدفا لحماس، بينما أطلق مقاتلون فلسطينيون صاروخين على داخل إسرائيل - ألحق أحدهما أضرارا بمنزل في مجلس شعار هانيغيف الإقليمي. وقُتل مراهقان فلسطينيان على يد قوات الأمن الإسرائيلية بينما كانا يحاولان الاقتراب من السياج، حسب التقارير. وقبل هذا التصعيد الأخير، خلال الشهر الماضي، أطلقت ثلاثة صواريخ إضافية باتجاه إسرائيل، مع تنفيذ إسرائيل غارتين جويتين انتقاميتين، من دون حدوث إصابات.

إنني أشجع المجتمع الدولي على مشاركة الأمم المتحدة في دعوة المقاتلين في غزة إلى الامتناع عن هذه الأعمال الاستفزازية والتوقف عن بناء الأنفاق وإطلاق الصواريخ باتجاه إسرائيل. فهذه الأعمال والرد عليها لا تؤدي إلا إلى تعريض حياة الفلسطينيين والإسرائيليين للخطر وتقويض جهود السلام وزيادة احتمالات نشوب نزاع مدمر آخر. كما أغتنم هذه الفرصة للإشارة إلى الحاجة إلى حل مسألة الجنود والمدنيين الإسرائيليين المفقودين المحتجزين في غزة.

ويسلط حادثان إضافيان الضوء على خطر التصعيد والحاجة إلى استمرار التنسيق الأمني الإسرائيلي – الفلسطيني. وقد تمثل هذان الحادثان في اكتشاف ١٢ قنبلة على جانب الطريق في الضفة الغربية، في ٢٦ كانون الثاني/يناير، وإحباط محاولة في ٤ شباط/فبراير، لتهريب عنصر مزدوج الاستخدام لصنع المتفجرات، داخل شحنة من المعدات الطبية، إلى غزة. وأشير كذلك إلى أن محاكمة عهد التميمي، الفتاة الفلسطينية ذات الـ ١٧ عاما، قد بدأت في ١٣ شباط/فبراير، من وراء أبواب مغلقة. وقد كانت رهن الحبس الاحتياطي لمدة شهرين حتى الآن. وكما ذكرت في إحاطتي الإعلامية الأخيرة (انظر S/PV.8167)، يجب ألا يستخدم احتجاز طفل إلا كتدبير يلجأ إليه كملاذ أخير ولأقصر فترة زمنية ممكنة.

وقد تواصلت أنشطة إسرائيل الاستيطانية غير القانونية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بلا هوادة. وقد وافقت إسرائيل – ردا على مقتل أحد المقيمين في بؤرة هافات جلاد الاستيطانية غير القانونية، الشهر الماضي، في ٤ شباط/فبراير – على إقامة مستوطنة جديدة لاستيعاب المقيمين فيها. إنني أشجب بشدة توسيع النشاط الاستيطاني كتعويض عن الوفيات الإسرائيلية. وبناء المستوطنات لا يشكل طريقة مناسبة أخلاقيا للرد على جريمة قتل. وفي ١٢ شباط/فبراير، مضت إسرائيل قدما، كذلك، بخطتين لإنشاء مستوطنات لحوالي ٨٥ وحدة سكنية بالقرب من بيت لحم. وأعيد تأكيد موقف الأمم المتحدة الطويل الأمد المتمثل في أن جميع الأنشطة الاستيطانية غير قانونية بموجب القانون الدولي وتشكل عقبة كأداء في طريق السلام، وأدعو إسرائيل إلى الامتناع عن اتباع هذه السياسات والعدول عنها.

كما تواصل هدم المباني المملوكة للفلسطينيين والاستيلاء عليها، مع تضرر ٣١ مبنى، مما أسفر عن تشريد ٣٣ فلسطينيا. وما يثير القلق بشكل خاص هو هدم حجرتي دراسة ممولتين من الجهات المانحة لخدمة الأطفال الفلسطينيين في مجتمع أبو نوار البدوي. وهذا هو سادس هدم أو مصادرة في المدرسة منذ شباط/فبراير ٢٠١٦. وهناك إجمالا، وفقا لما ذكره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٤٤ مدرسة في الضفة الغربية المحتلة معرضة لخطر الهدم حاليا. إنني أحث إسرائيل على الكف عن هذه الممارسة.

لقد قدمت إحاطة إعلامية للمجلس في الأسبوع الماضي بشأن الحالة في غزة. وقد ظللنا نحذر، شهرا بعد شهر، من الكارثة الإنسانية والاقتصادية والبيئية الجارية. ويجدر بنا أن نعيد التأكيد على أن الوضع غير قابل للاستمرار. فاستمرار انقطاع التيار الكهربائي لمدة تصل إلى ٢٠ ساعة يوميا يقوض بشدة توفير الخدمات الأساسية. وقد تزداد الحالة تدهورا، ما لم يتم توريد وقود إضافي على الفور، مع عواقب مأساوية. وأكرر التأكيد على تقدير الأمين العام لدولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر على دعمهما للتعامل مع حالات الطوارئ. فقد ساعدت استجابتهما الفورية للنداء في درء حدوث مزيد من التدهور.

وقد تشجعت بالاجتماع الثلاثي الذي جمعني في الأسبوع الماضي برئيس الوزراء الفلسطيني حمد الله ومنسق إسرائيل لأنشطة الحكومة في الأراضي الفلسطينية، اللواء موردخاي، حيث ركزنا على المشاكل الإنسانية في غزة. وقد أعاد الجانبان كلاهما تأكيد التزامهما بالآلية المؤقتة لإعادة إعمار غزة، واتفقا على وجود

حاجة إلى استعراض مشترك لتحسين قدراتها الوظيفية وشفافيتها وإمكانية التنبؤ بها.

وإذ تتفاقم الأزمة الإنسانية في غزة، فإن تنفيذ الاتفاق فيما بين الفلسطينيين الذي تم بوساطة مصرية، قد توقف. إننا سنواجه انهيارا مؤسسيا واقتصاديا كاملا في غزة، في غياب خطوات فورية لمعالجة الأزمة الإنسانية ولإنعاش الاقتصاد. وهذه ليست تنبؤات مثيرة للمخاوف؛ إنها حقيقة. وأرحب باقتراح الحكومة الفلسطينية بتضمين حوالي ٢٠ ٠٠٠ من موظفي الخدمة المدنية في غزة في ميزانيتها لعام ٢٠١٨. غير أن النتائج الإيجابية، تتوقف، من جملة أمور، على تحصيل الضرائب ودفع المرتبات وعودة الإدارة الحكومية، وفي نهاية المطاف، فرض السيطرة الأمنية في غزة. وأحث جميع الأطراف على تكثيف مشاركتها والمضي قدما بهذه العملية.

فقد ظل مليونا شخص يعيشون، منذ عقد من الزمن، تحت سيطرة حماس الكاملة، مع إغلاق إسرائيلي خانق وقيود على التنقل والوصول. وقد قدم المجتمع الدولي، طوال هذه الفترة، المعونة والمساعدة الإنسانية للتخفيف من المعاناة ولإعادة بناء ما تم تدميره في ثلاثة نزاعات مدمرة. وقد حان الوقت لكسر هذا الجمود. لقد حان الوقت لإعادة غزة إلى سيطرة السلطة الفلسطينية الشرعية، إذ لا يمكن وجود دولة فلسطينية بدون وحدة فلسطينية. ومن يقف في طريق المصالحة يلحق الضرر بالقضية الوطنية الفلسطينية، وسيدفع الثمن أجيال من الناس العاديين.

ولا تزال الحالة الأمنية في الجولان كذلك تبعث على القلق. فقد حدث تصعيد مثير للقلق في ١٠ شباط/فبراير، عندما دمرت قوات الدفاع الإسرائيلية ما حددت أنها طائرة إيرانية مسيرة من دون طيار، ورد أنها دخلت مجالها الجوي من سورية. وبعيد ذلك، استهدفت طائرات إسرائيلية قاعدة جوية سورية. وخلال الهجوم، أصيبت إحدى النفاثات الإسرائيلية، مما أدى إلى إصابة طيارين، الأمر الذي دفع إسرائيل إلى شن هجوم على ما وصفته بأنه ”١٢ هدفا عسكريا“ داخل سورية. إنني أحث جميع الأطراف على العمل من أجل التخفيف من حدة التوترات في تلك المنطقة الشديدة التقلب.

أنتقل الآن لأتكلم بإيجاز عن لبنان. فقد جرى تبادل ملاسنات تصعيدية بين إسرائيل ولبنان على المناطق البحرية المتنازع عليها. وتواصل الأمم المتحدة دعوة الجانبين إلى التصرف بمسؤولية لتجنب المخاطر الأمنية والبحث، بدعم من الأمم المتحدة، عن سبل لحل هذه المسألة. وتستمر الأعمال التحضيرية لانتخابات أيار/مايو البرلمانية في لبنان ولمؤتمر روما الثاني ومؤتمر الأرزة المقبلين لدعم القطاع الأمني والاقتصاد، على التوالي، في ١٥ آذار/مارس و ٥ نيسان/أبريل.

وفي حين اتسمت الحالة بالهدوء عموما في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان – وعلى الرغم من حدة الخطاب بشأن أعمال التشييد المقترحة من قبل قوات الدفاع الإسرائيلية في ما يسمى بمناطق التحفظ في لبنان جنوب الخط الأزرق – بدأ التشييد في الأجزاء الواقعة خارج منطقة التحفظ في ٧ شباط/فبراير دون وقوع أي حوادث.

ختاما، وإذ أعود إلى موضوع النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، أود أن أؤكد مجددا أنه يجب علينا نحن المجتمع الدولي أن نواصل الدعوة إلى إحداث تغييرات جوهرية في السياسة الإسرائيلية إزاء الحالة في الضفة الغربية، بما في ذلك وقف بناء المستوطنات وهدم المباني ومنع جهود التنمية الفلسطينية في المنطقة جيم. وفيما يتعلق بغزة، فإنه يجب علينا العمل بشكل جماعي للتخفيف من الكارثة الإنسانية وتقديم الدعم الكامل لجهود المصالحة التي تبذلها مصر. ولا يزال الدعم الذي نقدمه للأونروا هاما أيضا. وآمل أن نتمكن كذلك من تجاوز المفاوضات التي تُجري في الغرف المغلقة المظلمة، التي لا يشارك فيها الدبلوماسيون والسياسيون حاليا. ويجب علينا الانتباه إلى وجود دعاة للسلام

من بين الفلسطينيين والإسرائيليين يعملون دون كلل لإحداث التغيير – ويشمل ذلك منظمات المجتمع المدني والشباب والجماعات النسائية والقيادات الدينية والمجتمعية، وأن لهؤلاء جميعا دورا حاسما يضطلعون به ويجب دعمهم والسماح لهم بالتعبير عن آرائهم بحرية. ولكن قلما نناقش دور هؤلاء، وقلما نتحدث بما يكفي عن التحديات التي يواجهونها، غير أنه يجب دعم جهودهم والإشادة بها.

وكثيرا ما تحدثنا في هذه القاعة عن الحاجة إلى القيادة في كلا الجانبين إذا أردنا التوصل إلى تسوية عن طريق المفاوضات ومن شأنها أن تمكّن الإسرائيليين والفلسطينيين من الانفصال وتقرير مصيرهم. إلا أنها لن تكون مفاوضات بين طرفين متكافئين لأن الجانب الآخر ما زال تحت الاحتلال العسكري، وقد التزمت قيادته بالعمل لأجل التوصل إلى حل سلمي للنزاع عن طريق المفاوضات. وأحث المجتمع الدولي على عدم التخلي عن دعم القيادة الفلسطينية المعتدلة أو دعم بناء المؤسسات التي من شأنها زيادة فرص النجاح. وتكاد الفرصة المتاحة أمامنا أن تضيع، وما لم نغتنمها بسرعة فسوف ينزلق النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني إلى دوامة من التطرف الديني الذي سيعم المنطقة بأسرها.

الرئيس: أشكر السيد ملادينوف على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للرئيس عباس.

الرئيس عباس: سعادة السفير منصوري العتيبي، رئيس مجلس الأمن، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، أصحاب المعالي والسعادة أعضاء مجلس الأمن. سبعون عاما مضت على نكبة فلسطين التي خلّفت ٦ ملايين لاجئ فلسطيني يعانون من ويلات التشرد وفقدان الأمل، ولا زالوا هائمين على وجوههم في كل بقاع العالم بعد أن كانوا يعيشون حياة هانئة مستقرة في مدنهم وقراهم. وهؤلاء هم جزء من ١٣ مليون فلسطيني لم يحصلوا بعد على اعتراف المجتمع الدولي بالعضوية الكاملة لدولتهم الفلسطينية من جانب الأمم المتحدة، بالرغم من قرارات دولية عديدة تؤكد حقهم في تقرير المصير وإقامة دولتهم على ترابهم الوطني.

نحن سلالة الكنعانيين الذين عاشوا على أرض فلسطين قبل أكثر من ٥ ٠٠٠ عام وبقوا فيها إلى اليوم دون انقطاع. ولا زال شعبنا العظيم متجذرا في أرضه، شعبنا الفلسطيني عمّر مدنه وأرضه وقدّم إسهامات إنسانية وحضارية يشهد لها العالم. أنشأ المعاهد والمدارس والمستشفيات والمؤسسات الثقافية، وأقام المسارح والمكتبات ودور النشر والصحف ومؤسسات اقتصادية وشركات وبنوكا ذات تأثير إقليمي ودولي واسع. كل ذلك كان قبل وبعد صدور وعد بلفور عن الحكومة البريطانية في عام ١٩١٧، هذا الوعد الذي أعطى فيه من لا يملك لمن لا يستحق، والذي على الحكومة البريطانية أن تتحمل مسؤولياتها تجاهه وعن نتائجه الكارثية على شعبنا الفلسطيني.

ومنذ ذلك الحين، وبالرغم من وجود شعبنا تحت الاحتلال، فقد واصل مسيرته في جهود البناء والتنمية بعد إقامة سلطته الوطنية في عام ١٩٩٤. وها هي مؤسساته الوطنية التي تشهد لها الهيئات الدولية بالجودة والعمل وفق سيادة القانون ومعايير الشفافية والمحاسبة وتمكين المرأة والشباب في جو من التسامح والتعايش الحضاري دون تمييز. ومن ناحية أخرى فإننا نعمل على وحدة شعبنا وأرضنا، وأن تكون لنا سلطة واحدة وقانون واحد وسلاح وجيش شرعي واحد، ونحن عازمون بعد ذلك على الذهاب نحو انتخابات عامة تشريعية ورئاسية.

إن قناعتنا راسخة وموقفنا واضح من استخدام السلاح أيا كان نوع هذا السلاح، فنحن ندعو ليس فقط لنزع السلاح النووي، بل إننا ضد الأسلحة التقليدية لما لها من أثر على تدمير العديد من الدول في منطقتنا والعالم. ولهذا فقد حرصنا على نشر ثقافة السلام ونبذ العنف، وأبدينا الاهتمام بالتنمية المستدامة وبناء المدارس والمستشفيات وتعمير المناطق الصناعية

والمزارع وتطوير التكنولوجيا بدلا من إنشاء مصانع السلاح وشراء الدبابات والطائرات المقاتلة. نحن وجهة نظرنا أيها السادة، أنه بثمن دبابة تبني مدرسة وتحمي جيلا، وبثمن الطائرة المقاتلة تبني مستشفى وتحفظ صحة جيل أفضل بكثير من كل الأسلحة التقليدية وغير التقليدية، لأننا نريد لشعبنا أن يعيش بحرية وكرامة بعيدا عن الحروب والدمار، وبعيدا عن الإرهاب والتطرف الذي نحاربه بلا هوادة في كل مكان في العالم. وقد عقدنا لهذا الغرض ٨٣ اتفاقا أمنيا مع ٨٣ دولة في جميع أنحاء العالم، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي ودول أوروبية وغيرها. والهدف من هذه الاتفاقات واحد وهو محاربة الإرهاب أيا كان أساسه أو مصدره.

لماذا نحن هنا اليوم؟ بعد مشوار طويل من الجهود المبذولة لخلق مسار سياسي يرتكز على المفاوضات ويقود إلى سلام شامل وعادل، شاركنا كما تعرفون في مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ ووقّعنا على اتفاقات أوسلو في عام ١٩٩٣. وكنا وحدنا نحن والإسرائيليون وطبعا النرويج، تلك الاتفاقات التي أكدت على وجوب التوصل إلى حل قضايا الوضع النهائي قبل حلول عام ١٩٩٩. إلا أن هذا مع شديد الأسف لم يحدث إلى الآن. نرجو أن نسأل أنفسنا لماذا لم يحصل للآن؟ وهو وارد في الاتفاقات.

ومع ذلك، واصلنا جهودنا من أجل التوصل إلى السلام؛ عقدنا محادثات في واي ريفر وكامب ديفيد، وشاركنا في مؤتمر أنابوليس، وأجرينا محادثات مع رئيس الوزراء السابق أولمرت لمدة ثمانية أشهر والتقينا رئيس الوزراء نتنياهو بحضور وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة هيلاري كلينتون وجورج ميتشل، ووافقنا على دعوة الرئيس بوتين للقاء السيد نتنياهو في موسكو، ولكنه مع الأسف تهرب من الحضور. ثم عملنا بكل جدية مع وزير الخارجية الأمريكي السابق جون كيري، ولكن تعنت الحكومة الإسرائيلية أفشل هذه الجهود.

وبعد كل ذلك، كيف يقال إننا نرفض المفاوضات؟! نحن لم نرفض ولا مرّة دعوة لمفاوضات أو مفاوضات، ولا مرّة، ونتحدّى! حتى لا يُقال في الأروقة وفي أماكن مختلفة إننا نرفض المفاوضات. نحن نعتبر أن المفاوضات هي الطريق الوحيد للوصول إلى سلام، فكيف نرفض؟! صدقوني، هذا كلام غير صحيح.

وأمام هذا الانسداد، لم نيأس ولم نفقد الأمل، فذهبنا للأمم المتحدة منطلقين من اقتناعنا بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة الذي يدعو، من ضمن عدة مسائل، إلى عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، ميثاق الأمم المتحدة، المادتان ٤٠ و ٤١. واحتُلّت أراضينا ولم يُحاسب إسرائيل أحد في عام ١٩٤٨! وأكد على حق الشعوب في تقرير مصيرها، وهذه هي جملة المسائل التي سيناقشها مجلسكم الموقر غداً، ولا زلنا نعمل مع هيئاتها كافة لإيجاد مخرج لإنهاء هذا الاحتلال لأرضنا وشعبنا. وبالرغم من كل ذلك، فقد أخفقت الأمم المتحدة في تنفيذ قراراتها حتى يومنا هذا.

هل يعقل، أيها السيدات والسادة، أنه وبالرغم من صدور ٧٠٥ قرارات عن الجمعية العامة، من القرار ١٨١ (د-٢) إلى يومنا هذا، و ٨٦ قراراً عن مجلس الأمن الدولي، من ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) إلى ٢٣٣٤ (٢٠١٦) الذي صدر قبل أشهر قليلة. أين هي هذه القرارات التي صدرت عن مجلسكم هذا؟ ٨٦ قراراً والنتيجة لا شيء. وهل يُعقل أن تتهرب إسرائيل من تنفيذ القرارين ١٨١ (د-٢) و ١٩٤ (د-٣)، وحسبما نذكر فإن هذين القرارين كانا شرطين على إسرائيل لقبول عضويتها في الأمم المتحدة إذا نفذتهما، وكتب موشيه شاريت رسالة خطية بأنه مستعدّ للتنفيذ. وبناء على هذا التعهّد قُبلت إسرائيل، وإلى يومنا هذا لم يُنفّذ القراران ١٨١ (د-٢) و ١٩٤ (د-٣).

إسرائيل، أيها السيدات والسادة، تتصرف كدولة فوق القانون الدولي، فقد حولت حالة الاحتلال المؤقتة وفق القانون الدولي إلى حالة استعمار استيطاني دائم. احتلّت الأراضي في عام ١٩٦٧ على أساس احتلال مؤقت، ولكن الاحتلال أصبح دائماً ومسيطراً على كل المناطق واستوطنت كل المناطق أينما أرادت إسرائيل بما في ذلك القدس التي يعتبر مجلسكم أنها أرض محتلة. لمن نذهب؟ وأغلقت جميع الأبواب أمام حل الدولتين على حدود ١٩٦٧. إننا نؤكد هنا، كما أكدنا في الماضي، أن مشكلتنا ليست مع أتباع الديانة اليهودية، فاليهودية ديانة سماوية محترمة مثل المسيحية والإسلام، بل إن مشكلتنا هي فقط مع من يحتل أرضنا ويمنع استقلالنا وحريتنا، بصرف النظر عن ديانته.

والتقينا مع السيد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أربع مرات خلال العام ٢٠١٧، وأبدينا له استعداداً كبيراً للتوصل إلى صفقة سلام تاريخية، وأكدنا على موقفنا المتوافق مع الشرعية الدولية وحل الدولتين على حدود ١٩٦٧، رغم أن هذه الإدارة لم تحدد موقفها، هل هي مع حل الدولتين أم مع حل الدولة الواحدة؟ بل، وفي سابقة هي الأخطر من نوعها، وبقرار أحادي غير شرعي رفضه غالبية العالم، قررت الإدارة الأمريكية إزاحة ملف القدس عن الطاولة، بلا أدنى سبب، والاعتراف بها عاصمة لإسرائيل، ونقل سفارتها إليها، متجاهلة أن القدس الشرقية هي أرض فلسطينية محتلة منذ عام ١٩٦٧، وهي عاصمتنا التي نريدها أن تكون مدينةً مفتوحة لكل الناس، وبالذات أمام أتباع الديانات السماوية الثلاث اليهودية والمسيحية والإسلام.

والمستغرب أيضاً أن الولايات المتحدة ما زالت تدرج منظمة التحرير الفلسطينية على قائمة الإرهاب، وتضع القيود على عمل بعثتنا في واشنطن، متذرعةً بقرارات من الكونغرس عام ١٩٨٧. كل هذه العلاقات الدولية الثنائية بيننا وبين أمريكا، من مساعدات وزيارات وعلاقات على أوسع نطاق، ثم نكتشف أننا إرهابيون من وجهة نظر الكونغرس. نحن في الكونغرس إرهابيون وفي الإدارة – ما أحلانا – نزور ونُزار ونلتقي وتُقدّم لنا مساعدات ودعم مجزٍ، لماذا؟ كيف تساعدون إرهابيين إذا كنا إرهابيين؟ كما أنها قررت مؤخراً معاقبة اللاجئين من خلال تخفيض مساعداتها لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، بالرغم من موافقتها على قرار إنشائها، وتبنيها للمبادرة العربية للسلام والتي تدعو لحل عادل ومتفق عليه لمسألة اللاجئين حسب القرار ١٩٤ (د-٣).

إن الولايات المتحدة ناقضت نفسها ونقضت تعهداتها وخرقت الشرعية الدولية بقرارها بشأن القدس، إذ أنه ليس بمقدور دولة بعينها أو بمفردها اليوم أن تحل نزاعاً إقليمياً أو دولياً دون مشاركة أطراف دولية أخرى. ولذلك لا بدّ، وهذا رأينا وموقفنا، من آلية دولية متعددة الأطراف لحل القضية الفلسطينية، تنبثق عن مؤتمر دولي وتلتزم بالشرعية الدولية. لا نطالب إلا بآلية متعددة تلتزم بالشرعية وتتفضّل بالتوسط.

وأمام الممارسات الإسرائيلية المخالفة للقانون الدولي، وعدم التزام إسرائيل بتطبيق الاتفاقات الموقّعة معها، قرر مجلسنا المركزي قبل أسابيع، وهو أعلى هيئة برلمانية فلسطينية، إعادة النظر في العلاقة مع إسرائيل، إذ أننا أصبحنا سلطة من دون سلطة وأصبح الاحتلال من دون كلفة — نحن نعمل عند الاحتلال – ولذلك نقول لتتحمل إسرائيل مسؤولياتها كسلطة قائمة بالاحتلال. تتفضّل، ليس لدينا أي مانع من أن تتفضّل باستلام مسؤولياتها في الضفة الغربية وغزة، أما بهذا الوضع فهذا غير محتمل وغير مقبول.

ورغم ذلك، أؤكد لكم التزامنا بالحفاظ على مؤسساتنا وإنجازاتنا التي حققناها على أرض فلسطين وعلى المستوى الدولي، وهذه الإنجازات كلها بمساعدتكم وبدعمكم، وحريصون على التزامنا بالعمل السياسي والدبلوماسي والقانوني بعيداً

عن العنف، ومن خلال المفاوضات السياسية التي لم نرفضها إطلاقاً. وسنواصل مد أيدينا لصنع السلام، والعمل من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وفق حل الدولتين على حدود ١٩٦٧، وقرارات الشرعية الدولية، لتحقيق أهدافنا الوطنية. لكننا في الوقت نفسه لا نقبل أن تُفرض علينا حلول، من أية جهة كانت، تتنافى مع هذه الشرعية. أي حلّ يأتينا وهو مخالف للشرعية الدولية فسنرفضه بكل ما أوتينا من إمكانيات.

لقد حصلنا من الجمعية العامة على صفة دولة مراقب، وبناءً على ذلك، أصبحنا أعضاء كاملي العضوية في ١٠٥ منظمات واتفاقيات دولية، ونلنا اعتراف ١٣٨ دولة، كل ذلك عزز مكانة دولة فلسطين، التي لا زالت تسعى لنيل الاعتراف بها من باقي دول العالم، وعلى رأسها دولكم أيها السادة، ونطالب دولكم الاعتراف بنا، لأنكم ما دمتم تعترفون بالدولتين، وتعترفون بدولة، لا بد أن تعترفو بالدولة الأخرى والاعتراف ليس ضد المفاوضات بل يعزز المفاوضات، ليس ضدها بل يعززها، لذلك، نتمنى على الدول التي لم تعترف بدولة فلسطين الاعتراف بها.

خلال الفترة القادمة، سنكثف جهودنا للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، وسنأتي إلى هذا المجلس، ورفضنا قبل مرة. سنأتي وأيضا سنطالب بالعمل على تأمين الحماية الدولية لشعبنا، الوضع لم يعد يحتمل، وقد سمعتم تقرير مندوب الأمم المتحدة، ونأمل مساعدتكم لنا في هذا الخصوص، بما يحفظ حقوق ١٣ مليون فلسطيني يتوقون ليكون لهم وطن حر مستقل مثل باقي شعوب العالم، ويثبّت وجودهم في النظام الدولي القائم، ربما وأنا أقول ١٣ مليون أنتم تستغربون، نعم نحن ١٣ مليون فلسطيني، سواء على أرض الوطن أو لاجئين في الخارج، في مختلف دول العالم.

إنني أمام مجلسكم الموقر، وفي ظل الانسداد الحالي في عملية السلام، بسبب قرار الإدارة الأمريكية حول القدس، ومواصلة إسرائيل لنشاطاتها الاستيطانية، وعدم تطبيقها للاتفاقيات الموقعة، وعدم التزامها بقرارات مجلسكم، وآخر قرار هو ٢٣٣٤ (٢٠١٦) ورغبة من الجانب الفلسطيني في استمرار العمل بإيجابية وشجاعة، لدينا الشجاعة الكاملة لنقول نعم، ولدينا الشجاعة الكاملة لنقول لا، هذا يتوقف على ما يطبق من قانون دولي فيما يخص مصالحنا، لا أكثر ولا أقل، ومن أجل تحقيق الأمن والاستقرار للجميع، وبعث الأمل في نفوس شعبنا وشعوب المنطقة، والخروج من المأزق، وانطلاقاً من إيماننا بالسلام الشامل والدائم والعادل، الذي نعتبره خيارنا الاستراتيجي، وحرصاً منا على الأجيال القادمة في منطقتنا، الفلسطينيين منهم والإسرائيليين، فإنني أعرض على مجلسكم الموقر هذه الأفكار، وهذه المبادرة وهذه الخطة، ونأمل أن تحظى بعنايتكم:

أولاً: ندعو إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في منتصف العام ٢٠١٨، يستند لقرارات الشرعية الدولية، ويتم بمشاركة دولية واسعة تشمل الطرفين المعنيين، والأطراف الإقليمية والدولية الفاعلة، وعلى رأسها أعضاء مجلس الأمن الدائمين والرباعية الدولية، وعلى غرار مؤتمر باريس للسلام أو مشروع المؤتمر في موسكو، أو المشروع الذي عقد في باريس وحضرته ٧٤ دولة، على أن يكون من مخرجات المؤتمر ما يلي:

أولا، قبول دولة فلسطين عضواً كاملاً في الأمم المتحدة، والله من المستحق أن نكون عضوا كاملا، لماذا لا نستحق؟ والتوجه لمجلس الأمن لتحقيق ذلك، سنأتيكم آخذين بعين الاعتبار قرار الجمعية العامة ٦٧/١٩ لسنة ٢٠١٢، والذي حصلنا على ١٣٨ صوتا يؤيدنا، و ٨ أصوات ضده، مع تبادل الاعتراف بين دولة فلسطين ودولة إسرائيل على حدود عام ١٩٦٧.

وتشكيل آلية دولية متعددة الأطراف تساعد الجانبين في المفاوضات على حل جميع قضايا الوضع الدائم حسب اتفاق أوسلو، واتفاق أوسلو يقول: القدس، الحدود، الأمن،

المستوطنات، اللاجئين، المياه، الأسرى، تحل باتفاق الطرفين، كان ذلك في عام ١٩٩٣، وذلك لإجراء المفاوضات الملتزمة بالشرعية الدولية، وتنفيذ ما يتفق عليه ضمن فترةٍ زمنيةٍ محددة، ومفاوضات مفتوحة لا يجوز، وتطبيق مفتوح لا يجوز، المفاوضات لها مدة تنتهي خلالها، ثم التطبيق له مدة، وينتهي، حتى ننهي هذا النزاع الذي دام طويلا في الشرق الأوسط.

ثانياً: خلال فترة المفاوضات، تتوقف جميع الأطراف عن اتخاذ الأعمال الأحادية الجانب، وبخاصة منها تلك التي تؤثر على نتائج الحل النهائي، حسب المادة ٣١ من اتفاق أوسلو للعام ١٩٩٣، الذي ينص على ذلك، أي توقف كل الأطراف عن الأعمال أحادية الطرف، التي تجحف بنتائج المفاوضات، أي الاستيطان وغيره، وعلى رأسها وقف النشاطات الاستيطانية في الأرض المحتلة، وبما فيها القدس الشرقية، وتجميد وإلغاء القرار الذي يعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل، أيضا هذا القرار يجب أن يجمد لأنه في مفاوضات، ووقف نقل السفارة الأمريكية للقدس، التزاماً بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وبخاصة ٤٧٦ (١٩٨٠)، ٤٧٨ (١٩٨٠)، وكذلك عدم انضمام دولة فلسطين، ونلتزم، للمنظمات التي التزمنا بها للإدارة السابقة، وملتزمون بها للإدارة الحالية، وهي ٢٢ منظمة دولية نلتزم ألا نذهب إليها حتى تنتهي القضية كلها من أصل ٥٠٠ منظمة ومعاهدة، التزمنا ولا نزال ملتزمين رغم أنه مع الأسف الإدارة لم تنفذ التزاماتها المقابلة.

ثالثا: يتم تطبيق مبادرة السلام العربية كما اعتمدت، أي من الألف إلى الياء وليس من الياء إلى الألف. فالمبادرة نصت على حل القضية الفلسطينية، ومن ثم حل القضايا الإقليمية مع الكل، وهذا ما أكده جميع العرب والمسلمون الذين اعتمدوا المبادرة العربية وقالوا عندما تطبق المبادرة ويبدأ الاعتراف بدولة فلسطين على حدود ١٩٦٧ وتنتهي المشكلة، فإن جميع العرب والمسلمين على استعداد للاعتراف بدولة إسرائيل وتطبيع علاقاتهم معها – ٥٧ دولة عربية وإسلامية – وأنا لا أنطق باسمهم، هذا موجود في قرارات مؤتمرات القمة العربية والإسلامية. وفي هذا الإطار، فإننا نؤكد على الأسس المرجعية لأية مفاوضات قادمة، وهي: – الالتزام بالقانون الدولي –

فنحن لم نصبح دولة بعد ينظر إلينا على أن لنا كذا وكذا من الحقوق – وقرارات الشرعية الدولية، بما يشمل قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، إلى ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، ومبادرة السلام العربية والاتفاقات الموقعة. – مبدأ حل الدولتين، أي دولة فلسطين بعاصمتها القدس الشرقية، لتعيش بأمن وسلام إلى جانب دولة إسرائيل على حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، ورفض ما يدور وراء الكواليس من الحلول الجزئية والدولة ذات الحدود المؤقتة. يجب ألا نخادع بعضنا بعضا، ونقول أن هذه الحدود المؤقتة ستصبح دائمة. هذا كلام لن نقبل به. – قبول تبادل طفيف للأرض بالقيمة والمثل بموافقة الطرفين. – القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين، وتكون مدينة مفتوحة أمام أتباع الديانات الثلاث، اليهودية والمسيحية والإسلامية. – ضمان أمن الدولتين من دون المساس بسيادة واستقلال أي منهما – نعم فالسيادة مقدسة لإسرائيل ولنا ولا نحافظ عليها بالهيمنة ولا بالسيطرة ولكننا مستعدون للقبول بوساطة طرف ثالث يأتي ليجلس على الحدود ليحمي إسرائيل ويحمي فلسطين. – حل عادل ومتفق عليه لمشكلة اللاجئين – هذا ما ورد بالنص في المبادرة العربية على أساس القرار ١٩٤ (د–٣)، ووفقا للمبادرة العربية للسلام واستمرار الالتزام الدولي بدعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) لحين حل المشكلة. وإلا فلمن تترك المشكلة التي خلقت في عام ١٩٤٧–٤٨؟ لمن يترك ٦ ملايين لاجئ؟ إذا أوقفتم عنهم المساعدات، إلى أين يذهبون؟ ستة ملايين مثقف ومتعلم، استلموهم كإرهابيين أو لاجئين في

أوروبا، فليس هنالك حل آخر أو نستمر في دعمهم حتى تنتهي هذه المشكلة.

نحن مستعدون للذهاب مشيا على الأقدام إلى أبعد مكان في الدنيا من أجل الحصول على حقوقنا، وغير مستعدين للتحرك بوصة واحدة إذا أراد أحد منا التنازل عن هذه الحقوق. وسوف نعرض ما يتم التوصل إليه من اتفاقات لاستفتاء عام، فنحن نعتبر أنفسنا من الشعوب المتحضرة، إعمالا للديمقراطية.

طرقنا بابكم اليوم، السيد الرئيس، وأنتم أعلى هيئة أممية معنية بالحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، وقدمنا رؤيتنا للسلام، علها تجد استجابة حكمتكم وعدالتكم، ونحن مستعدون لبدء المفاوضات فورا وفي أي لحظة وغير متهربين، وصولا لنيل شعبنا حريته واستقلاله، أسوة ببقية الشعوب، وتحقيق السلام والأمن للجميع في منطقتنا والعالم، ولتنعم الأجيال القادمة بثماره بعد أن ضحى شعبنا بالغالي والنفيس من الشهداء والجرحى والأسرى.

أنتم قمة الهرم، أعلى نقطة يلجأ إليها العالم، وبعدكم ليس إلا سدرة المنتهى. فإذا لم يتم إنصافنا هنا، إلى أين نذهب؟ نرجوكم نرجوكم نرجوكم، ساعدونا على أن لا نقترف شيئا لا يرضينا ولا يرضيكم ولا يرضي العالم.

الرئيس: أشكر الرئيس عباس على بيانه.

وأعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد دانون (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): كنت أتوقع من السيد عباس أن يبقى ويتحاور معنا. وللأسف، فقد هرب مرة أخرى. انظروا إلى ما حدث للتو في هذه القاعة. فقد دخل السيد عباس، وطرح مطالبه على الطاولة وغادر. وهو يتوقع أن مجلس الأمن سيحقق بالنتيجة. لن تسير الأمور على ذلك النحو. فالسبيل الوحيد للمضي قدما هو من خلال المفاوضات المباشرة بين إسرائيل وفلسطين.

ومن المؤسف أننا نجتمع هنا اليوم. فعلى مدى السبع سنوات ونصف الماضية، رفض رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس،، الاجتماع ولو لمرة واحدة مع رئيس الوزراء، نتنياهو. ورفض التفاوض بشأن السلام. ومع ذلك، خلال الفترة نفسها،، قام السيد عباس بسبع رحلات إلىهنا، الأمم المتحدة. واليوم، مرة أخرى، بدلا من السفر بسيارة لمدة ١٢ دقيقة بين رام الله والقدس، اختار أن يسافر ١٢ ساعة جوا إلى نيويورك، لتفادي فرصة السلام. لقد أوضح السيد عباس قولا وفعلا أنه لم يعد جزءا من الحل؛ بل هو المشكلة.

ماذا فعل لتحسين حياة شخص واحد في رام الله وغزة؟ إن الفلسطينيين يحتاجون إلى قيادة تستثمر في التعليم، لا تمجد العنف. إنهم في حاجة إلى قيادة تبني المستشفيات، لا تدفع الأموال للإرهابيين. إنهم بحاجة إلى قيادة ستتفاوض مع إسرائيل، وتتحدث إلينا، لا قيادة تفر من الحوار.

لقد خاطب السيد عباس أعضاء مجلس الأمن لتوه، وتحدث عن التزامه بالسلام. وذلك ما يفعله عادة عندما يتكلم في المحافل الدولية. ولكن عندما يخاطب شعبه باللغة العربية، فإنه يطرح رسالة مختلفة جدا. فقبل أسابيع قليلة عندما تكلم السيد عباس أمام اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وصف الحركة الوطنية للشعب اليهودي بأنها ”مشروع استعماري ليست له أية صلة باليهودية“. وقد تجرأ، في نفس ذلك الخطاب المشين، على اتهام اليهود بدعم العداء للسامية بغية تعزيز الصهيونية. ولم تكن تلك المرة الأولى التي يستخدم فيها لغة الكراهية تلك. فقد ذكر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، ضمن محاولاته الرامية إلى نزع الشرعية عن الصلة بين الشعب اليهودي وأرض إسرائيل، أنه ”لا حق لليهود في جبل الهيكل والأماكن المقدسة الأخرى. وأن اليهود يدنسونها بأقدامهم القذرة“.

ويعمل السيد عباس على نشر ثقافة الكراهية داخل المجتمع الفلسطيني، ويسمي المدارس والساحات العامة بأسماء الإرهابيين تكريما لهم، ويحرض الأطفال الفلسطينيين على الكراهية بتعليمهم في المدارس أن اليهود ينحدرون من سلالة القرود. وخلال هذا الشهر أشاد فصيل فتح بالإرهابيين الذين قتلوا الحاخام رازيل شيفاش والتزم عباس الصمت ورفض إدانة الإرهابيين الذين قتلوا أبا لستة أطفال أثناء قيادته لسيارته في طريقه لرؤيتهم.

ولا ينتهي تحريض السيد عباس إلى القول فحسب، بل جعل من رعاية الإرهاب سياسة فلسطينية رسمية. ففي عام ٢٠١٧ دفع للإرهابيين ما قيمته ٣٤٥ مليون دولار لقتل الإسرائيليين الأبرياء. ويعادل ذلك نسبة ٥٠ في المائة من إجمالي المعونة الأجنبية الممنوحة للسلطة الفلسطينية -أي ٥٠ في المائة من أموالها - كان بإمكانه أن ينفقها لبناء ٤٠ مستشفى، أو لبناء ١٧٢ مدرسة كل عام.

وليست جولاته في جميع أنحاء العالم سعيا وراء التدخل الدولي سوى محاولة لتجنب الخيارات الصعبة اللازمة لتحقيق السلام. فهو يتطلع إلى جميع المحافل الممكنة لأنه لا يريد التفاوض مع إسرائيل حقا.

وهو أمر مؤسف، إلا أن هذا السلوك الطائش من جانب الرئيس عباس ليس جديدا. وهو نمط سلوكي ظل مستمرا على مدى ٧٠ عاما من إضاعة الفرص من جانب القيادة الفلسطينية التي يُعدُّ عباس تجسيدا لروحها. وقد احتفلنا مؤخرا بمرور ٧٠ عاما على اتخاذ قرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢). فهو يمثل بالنسبة للشعب اليهودي اعترافا دوليا بحقوقنا التاريخية في وطننا. وقبلنا ذلك القرار فورا، مع أنه لم يكن مثاليا، ولم يمنحنا كل ما نستحقه، إلا أنه أعطانا الأمل في مستقبل أفضل. مع ذلك، وإذ احتفلت إسرائيل بذلك القرار الهام في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، أحيا الفلسطينيون الذكرى السنوية للقرار بمشاعر الحزن والحداد تماما كما فعلوا قبل ٧٠ عاما عندما اختاروا أن يرفضوه.

ومنذ ذلك الوقت في عام ١٩٤٧ ما فتئ الإسرائيليون يقاتلون في معارك عديدة ضد عدو عازم على تدمير بلدنا.

وبمرور الوقت، برز قادة شجعان في مصر والأردن - قادة كانوا على استعداد للتفاوض والتسوية بغرض توقيع اتفاقات سلام مع إسرائيل في نهاية المطاف. إلا أن القيادة الفلسطينية تواصل اختيار النزاع بدلا من التعايش السلمي. وفي قمة كامب ديفيد المعقودة في عام ٢٠٠٠ قدّم رئيس الوزراء إيهود باراك للفلسطينيين عرضا لم يسبق له مثيل. فماذا كان رد فعل محمود عباس؟ اختار أن يقف إلى جانب ياسر عرفات فرفض العرض ووقع في الفخ. كان ذلك في عام ٢٠٠٠.

وفي عام ٢٠٠٥ أُنتخب محمود عباس رئيسا للسلطة الفلسطينية، وقال إنه سيسير على خطى الرئيس السادات والملك حسين الشجاعة، وأنه سيسعى إلى تحقيق السلام مع إسرائيل وبناء مستقبل أفضل للفلسطينيين، إلا أنه خذل شعبه. فمنذ أن تولى منصبه، ما زالت إسرائيل توافق على جميع خطط السلام، واحدة تلو الأخرى، في حين يرفضها السيد محمود عباس. وجلس القادة الإسرائيليون مرة تلو المرة مع السيد عباس - ثلاثة وزراء إسرائيليون وثلاثة رؤساء مختلفون لأمريكا - ولكن كان السيد عباس ينسحب كلما أُحرز تقدم ولو بشبر واحد.

وفي عام ٢٠٠٧ عرض رئيس الوزراء إيهود أولمرت أسخى عرض قدمته إسرائيل منذ اتخاذ القرار ١٨١ (د-٢) تمثّل في شبه الانسحاب الكامل من يهودا والسامرة وإقامة صلة مباشرة مع قطاع غزة. وتضمّن ذلك العرض وضع مدينة القدس القديمة، المعبر الرئيسي إلى أكثر مواقعنا قداسة، تحت الرقابة الدولية. ولكن كان رد السيد عباس بسيطا جدا: وهو الرفض القاطع.

وبعد عامين من ذلك، اتخذ رئيس الوزراء نتنياهو خطوة غير مسبوقة، حيث بادر بتجميد بناء المستوطنات في يهودا والسامرة لمدة ١٠ أشهر في إطار سعيه لاستئناف المفاوضات.

وكان ذلك شرطا مسبقا لم يوافق عليه أي من رؤساء الوزراء الإسرائيليين، ولا حتى إسحاق رابين أو شيمون بيريز. ولكن انقضت مدة الـ ١٠ أشهر ولم يكن هناك وجود لمحمود عباس الذي لم يأت إلى طاولة المفاوضات أبدا.

وفي عام ٢٠١٣ بذل وزير الخارجية جون كيري مسعى آخر لاستئناف المفاوضات، وكان رئيس الوزراء نتنياهو على استعداد مرة أخرى للمحادثات والتفاوض. ولكن جاء رد الرئيس عباس بعدم الوفاء بالتزامه للوزير كيري مرة أخرى. واختار بدلا من ذلك اتخاذ إجراء انفرادي بالانضمام إلى الاتفاقيات الدولية. ثم سعى إلى السلام مع حماس، المنظمة الإرهابية المعروفة دوليا، دون أن يطالبها حتى بأن تنبذ العنف.

وإذ نتكلم الآن، ما تزال الإدارة الأمريكية الحالية تعمل جاهدة لإحراز تقدم نحو السلام. بيد أن السيد عباس ما زال يبحث مرة أخرى ويجد عن ذريعة أخرى. فهو يدّعي هذه المرة أنه يرفض المفاوضات بسبب الإعلان الأمريكي بشأن القدس. فباعترافه بالقدس عاصمة لإسرائيل، لم يقل الرئيس ترامب إلا ما يجب أن يكون واضحا للجميع.

وأود أن أتكلم بوضوح من جانبي. فمنذ آلاف السنين ما فتئت القدس وجدانا لشعبنا وروحه. وكانت القدس عاصمة لبلدنا منذ أيام الملك داوود. وستظل القدس عاصمة لدولة إسرائيل ولا يمكن تجزئتها إلى الأبد. وسنصر دوما على السيادة الإسرائيلية على القدس الموحدة. ولكن بالنسبة لأي مراقب منصف، سيتم الاعتراف دوليا بالقدس عاصمة لبلدنا بموجب أي اتفاق محتمل.

وبعد كل هذه السنوات الطويلة من رفض عباس أصبح هناك أمر واضح بالنسبة لنا تماما: وهي أن عباس يمد إلينا قبضته في كل مرة نمد إليه يد السلام،وأنه لا يصافح سوى أيادي إرهابيي حماس الممتدة إليه ويرحب بهم دون أي شروط مسبقة. ولم يصر السيد عباس حتى على أبسط حقوق الإنسان الأساسية ألا وهي بادرة المطالبة بعودة المدنيين الإسرائيليين ورفات الجنديين من أفراد جيش الدفاع الإسرائيلي: هادار غولدين وأورون شاوول اللذين تحتجزهم حماس بصورة وحشية.

والإسرائيليون شعب متفائل. فقد صبرنا على أربع حروب دامية مع مصر في انتظار قائد مثل أنور السادات كي يأتي في زيارة شجاعة إلى القدس. وأمضينا عقودا من المحادثات مع الأردن إلى أن حان الوقت المناسب لأن يبرم معنا الملك حسين ما يسمى سلام الشجعان بحق.

ويتجه اليهود في إسرائيل ثلاث مرات في اليوم إلى القدس، وكذلك يتجه إليها اليهود في جميع أنحاء العالم للصلاة من أجل السلام. ونطلب من الرب ما يلي:

> ”امنحنا السلام والخير والنعمة والمحبة والرحمة والعطف ولإسرائيل والعالم كافة.“

ولا يساورنا أدنى شك في أنه سيأتي اليوم الذي سيوهب فيه الشعب الفلسطيني قيادة تتشاطر معنا هذه التطلعات النبيلة.

إنها ستكون قيادة تدين العنف وتنهي الممارسة المخزية المتمثلة في دفع مرتبات للإرهابيين. وستكون قيادة تقوم بتوعية شعبها بقيمة التسامح بدلا من الترويج لمعاداة السامية. وستكون قيادة تدرك أن إسرائيل كانت وستظل دائما الوطن القومي للشعب اليهودي.

وتتوق إسرائيل إلى اليوم الذي ستظهر فيه قيادة فلسطينية كهذه وتبعث الأمل في بناء مستقبل أفضل لشعبها ولمنطقتنا.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة هيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر الأمين العام على حضوره معنا اليوم، وكذلك السيد ملادينوف على إحاطته.

نجتمع اليوم في منتدى مألوف جدا لنا جميعا. إن هذه الجلسة بشأن الشرق الأوسط تُعقد كل شهر منذ سنوات طويلة جدا؛ وهي تركز بشكل كامل تقريبا على القضايا التي تواجه الإسرائيليين والفلسطينيين، وقد سمعنا العديد من نفس الحجج والأفكار مرارا وتكرارا. وسمعناها مرة أخرى في هذا الصباح.

ويبدو الأمر كما لو أن تكرار نفس الكلام دون الاضطلاع فعلا بالعمل الشاق ودون القبول بالتسويات اللازمة يمكن أن يحقق شيئا. وابتداء من العام الماضي، حاولنا توسيع نطاق المناقشة وحققنا بعض النجاح في القيام بذلك. وأشكر زملائي الذين شاركوا في تلك المناقشات الأوسع نطاقا. وأحد أسباب قيامنا بذلك هو اعتقادنا القائم على أسس قوية بأن الأمم المتحدة تقضي إجمالا وقتا غير متناسب في مناقشة الشأن الإسرائيلي – الفلسطيني.

وليس معنى ذلك أن تلك المسائل غير مهمة. إنها هامة جدا بكل تأكيد. ولكن المشكلة هي أن الأمم المتحدة أثبتت مرارا وتكرارا أنها منظمة منحازة بشكل صارخ عندما يتعلق الأمر بإسرائيل. وعلى هذا النحو، فإن التركيز غير المتناسب للأمم المتحدة تسبب بالفعل في جعل المشكلة أكثر استعصاء على الحل من خلال زيادة حدة التوترات والتظلمات بين الطرفين.

ويتمثل سبب آخر لمحاولتنا تحويل النقاش في أن التحديات الواسعة التي تواجه المنطقة يتضاءل إلى جانبها النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. وبينما نجتمع هنا اليوم، يعاني الشرق الأوسط من العديد من المشاكل المروعة حقا. ففي اليمن، نجد واحدة من أسوأ الكوارث الإنسانية على وجه الأرض، حيث يواجه الملايين من الناس خطر الموت جوعا. وفي الوقت نفسه، تطلق جماعات الميليشيا صواريخ إيرانية من اليمن على البلدان المجاورة.

وفي سورية، يستخدم نظام الأسد الأسلحة الكيميائية لقتل أبناء شعبه بالغازات السامة. وأودت هذه الحرب بحياة أكثر من نصف مليون سوري. ودفعت ملايين آخرين للجوء إلى البلدان المجاورة، الأردن وتركيا ولبنان، مما تسبب في مشاق كبيرة لتلك البلدان. وفي لبنان، يفرض إرهابيو حزب الله سيطرتهم على نحو متزايد حيث يكدسون بصورة غير مشروعة مخزونا من الأسلحة الهجومية، الأمر الذي يؤدي إلى تصعيد خطير يمكن أن يدمر الأمن الإقليمي.

ويمارس تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام القسوة بصورة لاإنسانية في معظم أنحاء المنطقة. وقد مُني التنظيم بانتكاسات شديدة في العراق وسورية، ولكن لم يتم تدميره بالكامل بعد ولا يزال يشكل تهديدات خطيرة.

وتواجه مصر هجمات إرهابية متكررة، وبالطبع هناك النظام الراعي للإرهابيين في طهران والذي يطلق ويشجع معظم الاضطرابات التي ذكرتها للتو.

وينبغي أن تحظى هذه التحديات الأمنية والإنسانية الهائلة في جميع أنحاء المنطقة بقدر أكبر من اهتمامنا بدلا من أن نجلس هنا شهريا ونستخدم البلد الأكثر ديمقراطية في الشرق الأوسط ككبش فداء لمشاكل المنطقة. ولكننا موجودون هنا مرة أخرى.

وأنا لا أعني الإيحاء بأنه لا توجد معاناة في النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. فالجانبان يعانيان معاناة كبيرة. وقد قُتل عدد كبير جدا من الإسرائيليين الأبرياء أو أصيبوا جراء التفجيرات الانتحارية وحوادث الطعن وغيرها من الهجمات الإرهابية المثيرة للاشمئزاز. وتجد إسرائيل نفسها مضطرة للعيش تحت تهديدات أمنية مستمرة على نحو لا يواجهه أي بلد آخر في العالم تقريبا. وينبغي ألا تعيش على هذا النحو. ولكن إسرائيل تغلبت على تلك الأعباء؛ فهي بلد مزدهر ذو اقتصاد نابض بالحياة، يساهم مساهمة كبيرة في العالم في ميادين التكنولوجيا والعلوم والفنون.

والشعب الفلسطيني هو الذي يعاني بقدر أكبر. فالفلسطينيون في غزة يعيشون تحت قهر حركة حماس الإرهابية. ولا أستطيع حتى أن أسميها سلطة حاكمة، حيث أن حماس

لا توفر سوى أقل القليل مما يمكن للمرء أن يعتبره في العادة خدمات حكومية. وسكان غزة يعيشون في ظل ظروف مروعة حقا، فيما يستخدم حكام حماس مواردهم في بناء أنفاق الإرهاب والصواريخ. كما يعاني الفلسطينيون في الضفة الغربية معاناة كبيرة. فقد توفي عدد كبير جدا وأُهدرت إمكانات كثيرة للغاية في هذا النزاع. وينضم إلينا هنا اليوم رئيس السلطة الفلسطينية عباس. ويؤسفني أنه رفض البقاء في القاعة لسماع ملاحظات الآخرين. وعلى الرغم من أنه غادر القاعة، فإنني سأوجه بقية ملاحظاتي إليه.

عندما جاءت الإدارة الأمريكية الجديدة إلى الحكم في كانون الثاني/يناير الماضي، كان ذلك على خلفية إصدار القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) الذي كان متخذا للتو. وفي الأيام الأخيرة للإدارة الأمريكية السابقة، ارتكبت الولايات المتحدة خطأ جسيما بسماحها باتخاذ ذلك القرار. لقد كان القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) خاطئا على مستويات كثيرة. وأنا لن أتناول جوهره الآن. ولكن بخلاف الجوهر، ربما كان أكبر عيوب القرار تشجيعه للفكرة الخاطئة القائلة بأنه يمكن دفع إسرائيل للقبول بصفقة تقوض مصالحها الحيوية، الأمر الذي أضر بآفاق السلام من خلال زيادة عدم الثقة بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

وخلال العام المنقضي، عملت الولايات المتحدة من أجل إصلاح ذلك الضرر. ففي الأمم المتحدة. عارضت التحيز ضد إسرائيل، كما ينبغي لأي حليف أن يفعله. ولكن هذا لا يعني أنني أو حكومة بلدي نقف ضد الشعب الفلسطيني. إن العكس تماما هو الصحيح؛ فنحن ندرك معاناة الشعب الفلسطيني، كما اعترفت بها هنا اليوم.

وأنا أجلس هنا اليوم وأمد يد الولايات المتحدة إلى الشعب الفلسطيني في سبيل قضية السلام. ونحن على استعداد تام للتطلع إلى مستقبل يسوده الرخاء والتعايش. ونرحب بالرئيس عباس بصفته قائد الشعب الفلسطيني هنا اليوم. ولكني سأرفض النصيحة التي أسداها إلي مؤخرا كبير مفاوضيه، صائب عريقات. إنني لن أخرس؛ وبدلا من ذلك، سأتناول بعض الحقائق الصعبة بكل احترام.

إن على القيادة الفلسطينية الاختيار بين سبيلين مختلفين. فهناك سبيل المطالب المطلقة وخطاب الكراهية والتحريض على العنف. وقد أدى هذا السبيل وسيظل يؤدي إلى مكابدة الشعب الفلسطيني للمشاق ليس إلا. وهناك سبيل التفاوض والتسوية. وقد برهن التاريخ على نجاح ذلك السبيل بالنسبة لمصر والأردن، بما في ذلك نقل السيطرة على الأراضي. وهذا السبيل لا يزال مفتوحا أمام القيادة الفلسطينية إذا امتلكت الشجاعة الكافية للسير فيه.

والولايات المتحدة تعلم أن القيادة الفلسطينية استاءت جدا من قرار نقل سفارتنا إلى القدس. إنه لا يتعين عليها أن تحب ذلك القرار. ولا يتعين عليها الإشادة به. ولا يتعين عليها حتى القبول به. ولكن فلتتعلم ذلك: إن هذا القرار لن يتغير.

ولذلك، فإنه يجب عليها مرة أخرى الاختيار بين سبيلين. إن بوسعها أن تختار إدانة الولايات المتحدة ورفض دور الولايات المتحدة في محادثات السلام واتخاذ تدابير عقابية ضد إسرائيل في المحافل الدولية كالأمم المتحدة. وأؤكد لكم أن ذلك السبيل لن يجدي الشعب الفلسطيني نفعا في سبيل تحقيق تطلعاته. أو يمكنها أن تختار تنحية غضبها بشأن مكان سفارتنا جانبا والمضي قدما معنا صوب إيجاد حل توفيقي تفاوضي، ينطوي على إمكانات كبيرة لتحسين حياة الشعب الفلسطيني.

إن إثارة مواضيع النقاش القديمة والمفاهيم المتصلبة وغير المكتملة لا يجدي نفعا. وقد جرت تجربة هذا النهج مرات كثيرة وباء بالفشل دائما. وبعد هذه العقود الطويلة، فإننا نرحب بالفكر الجديد. وكما ذكرت خلال الجلسة المعقودة في الشهر الماضي بشأن هذه المسألة (انظر S/PV.8167)، فإن الولايات

المتحدة مستعدة للعمل مع القيادة الفلسطينية. ومفاوضونا يجلسون خلفي مباشرة، وهم على استعداد للدخول في محادثات.

ولكننا لن نجري وراءكم. فلتفعلوا ما شئتم.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): بادىء ذي بدء، أود أن أعرب عن تقديرنا لكم، سيدي، بصفتكم رئيس مجلس الأمن، ولزملائي في المجلس، وللجميع في هذه القاعة اليوم ونحن نخلد ذكرى فيتالي إيفانوفيتش تشوركين، الممثل الدائم الراحل لروسيا، بعد مضي عام بالتحديد على رحيله عنا قبل الأوان ودون ساق إنذار. شكرا لكم.

كما أود أن أعرب حزننا ومواساتنا إثر وفاة صديقنا وزميلنا العزيز السيد نيكتون مهورا، الممثل الدائم لملاوي، أمس.

ويسرنا أن نرحب بالسيد محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، في قاعة مجلس الأمن. ونعتقد أن مشاركة زعيم فلسطيني في جلسة اليوم هامة من أجل فهم الحالة الراهنة في الشرق الأوسط. ونشكر السيد ملادينوف على تقريره الزاخر بالمعلومات عن الحالة المتعلقة بالتسوية الفلسطينية – الإسرائيلية.

إن منطقة الشرق الأوسط التي طالت معاناتها تتعرض للتمزيق من جراء النزاعات العنيفة، في سورية واليمن وليبيا، وكلها نزاعات خطيرة في حد ذاتها. ولكن سيكون من الوهم أن نظن أن المشكلة الفلسطينية قد أصبحت أقل أهمية، بل سيكون خطأ أفدح أن نقلل من أهميتها عمدا. فهي ما زالت حتى اليوم مركز عدم الاستقرار المزمن في الشرق الأوسط. وقد تدهورت الحالة في هذه المنطقة مؤخرا. وفي ظل انعدام المفاوضات السياسية الكاملة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، فإن القرارات الأخيرة السيئة الذكر بشأن القدس لم تؤد فحسب إلى تأجيج العواطف والزج بالحالة في دورة أخرى لزعزعة الاستقرار، بل زادت من يأس الناس أيضا. فقد وقعت المظاهرات في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأدلى ببيانات ساخطة من جانب القيادة الفلسطينية ومن عواصم العالم العربي والإسلامي. وكل هذا إنما يؤكد مدى حساسية مشكلة القدس، مهد الديانات التوحيدية الثلاث.

ونلاحظ أن زيادة وتيرة النشاط الاستيطاني الإسرائيلي ستؤدي إلى تقويض آفاق تنفيذ حل الدولتين، وأن هذه السياسية ينبغي إنهاؤها. ومن الأهمية الحاسمة بمكان تمكين وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى من القيام بعملها بصورة فعالة.. ويجب علينا ألا نترك الفلسطينيين أبدا في ظروف ليس لديهم فيها ما يخسرونه، أي على نحو عملي، في حالة تغذي التطرف ويمكن أن تنسف الحالة في الأراضي الفلسطينية والمنطقة بأسرها. وتساهم روسيا مساهمة منتظمة في ميزانية الوكالة، كما تقدم المساعدة إلى الفلسطينيين على نحو ثنائي.

ومن الجدير بالتكرار أن الوضع الراهن في هذا النزاع الذي طال أمده لا يمكن أن يفضي إلى نتيجة موثوقة ودائمة وقابلة للاستمرار. وما من حل عدا التسوية القائمة على وجود دولتين، التي تفترض التعايش السلمي والآمن بين دولتين – فلسطين وإسرائيل – سيمكننا من التغلب على الأزمة وإيجاد الظروف لتحقيق التنمية المستدامة وشق الطريق نحو السلام. وفي خضم تطور الحالة، ستواصل روسيا بذل جهودها الرامية إلى الحفاظ على هيكل التسوية في الشرق الأوسط وإخراج العملية السياسية من حالة النكوص التي توجد فيها حاليا. والمهمة ذات الأولوية الآن هي تحقيق الاستئناف الفوري للمفاوضات المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين على أساس قانوني دولي معترف بها عالميا، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية.

ونؤمن إيمانا راسخا بأن المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط لا تزال تحتفظ بكامل إمكاناتها باعتبارها صيغة فريدة للوساطة، أقرتها قرارات المجلس. وينبغي ألا يكون هناك

أدنى شك في أن فريق الوسطاء الأربعة، بالتعاون مع جامعة الدول العربية، قادر على أداء دور في تنشيط الحوار السياسي. وعمل المجموعة الرباعية، لا سيما تقريرها المؤرخ حزيران/يونيه ٢٠١٦، لم يفقد أهميته. وتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير سيساعد على تعزيز تدابير بناء الثقة بين الطرفين. وهو يناقش ما ينبغي عمله بشأن النشاط الاستيطاني، والخطاب الاستفزازي والعنف المتواصلين من كلا الجانبين، وعوامل أخرى، فضلا عن ضرورة أن يحقق الفلسطينيون وحدة وطنية حقيقية على أساس البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية. ونؤيد تفعيل هذه الآلية وزيادة تفاعلها المنتظم والكامل مع جامعة الدول العربية وجميع الأطراف الفاعلة الإقليمية والعالمية القادرة على الإسهام في التغلب على هذا المأزق الخطير في التسوية الفلسطينية - الإسرائيلية. ونرحب، على وجه الخصوص، بالجهود التي تبذلها مصر والأردن في ذلك الصدد. ومهمة شركائنا المصريين لتوحيد صفوف الفلسطينية ما زالت مهمة حيوية.

وبلوغ تطورات جديدة فيما يتعلق بالنزاع الفلسطيني - الإسرائيلي يتطلب النظر في الكيفية التي سيدعم بها المجتمع الدولي هذه العملية بغية تهيئة الظروف الملائمة لإجراء مفاوضات مباشرة بين فلسطين وإسرائيل. والحوار المباشر بشأن تسوية جميع مسائل الوضع النهائي عنصر ثابت في معادلة عملية السلام في الشرق الأوسط. وينبغي أن نركز على وضع صيغة مقبولة للجانبين. ونحن على استعداد لمناقشة معاييرها مع جميع أصحاب المصلحة الإقليميين والعالميين. وكما نعلم جميعا، فقد شهد الأسبوعان الماضيان في روسيا إجراء اتصالات عديدة على أعلى المستويات، بما في ذلك الزيارات التي قام بها عبد الله الثاني ملك الأردن، ورئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، والرئيس عباس. ونؤكد مجددا استعدادنا لإتاحة محفل في روسيا لعقد اجتماع بين القادة الفلسطينيين والإسرائيليين دون شروط مسبقة. ونتوقع أن يحظى هذا الاقتراح بالقبول من الجانبين.

ونود أن نشدد على أن تحقيق التسوية الفلسطينية - الإسرائيلية، على غرار تسوية المشاكل الإقليمية الأخرى، سيتطلب جهودا مشتركة وتعاونا جماعيا قائما على الاحترام المتبادل. وجميع الجهود الرامية إلى إلقاء اللوم وكيل الاتهامات التي لا أساس لها وخطاب الإهانة يجب التخلي عنها إلى الأبد وبصورة لا رجعة فيها. وبدلا من ذلك، يجب علينا أن ننشط قنوات الحوار التي يمكننا أن نناقش فيها سبل حل هذه المشاكل العصيبة. وتدابير بناء الثقة واستتباب الأمن في الشرق الأوسط قاطبة، التي اقترحناها منذ أمد طويل، ما زالت مدرجة على جدول الأعمال.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أولا أن أشكر الأمين العام أنطوني غوتيريش والمنسق الخاص نيكولاي ملادينوف على إحاطتيهما الإعلاميتين الهامتين والزاخرتين بالمعلومات، وأرحب بحضور رئيس فلسطين محمود عباس هنا اليوم، منوها بما أبداه في المجلس اليوم من التزام شجاع ومتجدد ومستمر بالسلام والمفاوضات.

إن النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني ليس مجرد أزمة أخرى من بين جميع تلك الأزمات التي تهز الشرق الأوسط، بل هو أقدم نزاع في المنطقة. وهو أيضا نزاع، بحكم بعده الرمزي وصداه الإقليمي، يتجاوز بكثير حدود إسرائيل والأراضي الفلسطينية. وهو في نهاية المطاف نزاع، بحكم طابعه المركزي وتفاعلاته ما انفك يوفر للجماعات الإرهابية الناشطة في المنطقة وخارجها ذرائع للتجنيد. والآن، وبعد ربع قرن تقريبا على اتفاقات أوسلو، لا يزال السلام متدهورا في الميدان، وكذلك في الخطب والعقول. وفي غضون ذلك، فإن الجيل الجديد من الفلسطينيين والإسرائيليين الذين كبروا الآن، يرون أمل تحقيق تسوية للنزاع يتلاشى. وفي هذا الصدد، هناك بعض الأطراف قد تساق وراء الرغبة في تدمير كل شيء، لا سيما من خلال تحويل خلاف سياسي بصدد البحث عن حل توفيقي إلى نزاع ديني لا يمكن

فيه القيام بأي تنازلات. وينبغي أن نعي تماما الخطر المتمثل في إمكانية وقوع ذلك.

ولا يمكننا أن نتجاهل أن ما يسمى بالوضع الراهن في الميدان آخذ في التدهور يوميا في واقع الأمر، ويعزى ذلك جزئيا للاستعمار وعلى نحو عام للاحتلال الإسرائيلي. كما يتسم بالعنف، الذي لا تزال تستخدم وتشجعه عدة حركات، بما فيها حماس، في حالة قد تتدهور وتؤدي إلى عواقب لا يمكن السيطرة عليها على الصعيد الإقليمي في أي وقت. وخطر التصعيد واضح على نحو خاص في غزة – وهذه هي النقطة الأولى التي أود أن أتناولها، والتي أملتها علي الأنباء الواردة في الأيام الأخيرة.

وتزيد الأحداث التي وقعت مؤخرا على خلفية الأزمات الإنسانية والاقتصادية في قطاع غزة، من خطر نشوب نزاع جديد مثل النزاعات الثلاثة التي شهدتها غزة على مدى العقد الماضي. ومن أجل تجنب عنف جديد يكون ضحاياه الرئيسيين سكان غزة. فإننا ندعو الجميع إلى التحلي بضبط النفس. أود أن أكرر التأكيد على أننا لن نفرط أبدا في أمن إسرائيل، وأن أكرر مجددا على إدانتنا القوية للهجمات التي وقعت ضد أراضي إسرائيل – سواء استخدام المتفجرات، أو الإطلاق العشوائي للصواريخ التي استؤنفت مؤخرا، أو حفر أنفاق هجومية مثل تلك التي دمرتها القوات الإسرائيلية.

وبالإضافة إلى التهدئة المطلوبة على وجه الاستعجال، لا يمكن أن يكون هناك حل دائم لغزة دون عودة السلطة الفلسطينية بقيادة محمود عباس في إطار المبادئ التي أقرتها منظمة التحرير الفلسطينية. وفي ذلك الصدد، نؤكد مجددا التزامنا بتنفيذ الاتفاق الذي وقعته بالقاهرة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر بين منظمة فتح وحركة حماس، مما ينبغي أن يمكّن السلطة الفلسطينية من ممارسة كامل صلاحياتها في قطاع غزة، بما في ذلك في مجال الأمن. ويجب أن تتمخض العملية عن تحسن سريع في الظروف المعيشية للسكان في غزة، كما يجب أن تكون مصحوبة برفع الحصار، فضلا عن ضمانات أمنية موثوقة لإسرائيل. وفرنسا على استعداد لدعم تلك الجهود.

وأخيرا، يجب ألا نفصل الحالة في غزة عن القضية الفلسطينية ككل. فغزة جزءا لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية، ولا يمكن أن يكون هناك أي دولة فلسطينية قادرة على البقاء أو اتفاق سلام مع إسرائيل بدون غزة. ولذلك، فإن الوحدة الفلسطينية ضرورية لتحقيق السلام في الشرق الأوسط.

وتتعلق نقطتي الثانية بالنزاع ككل. إن النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني هو أقدم النزاعات التي تمزق أوصال الشرق الأوسط، وهو الوحيد الذي حله أيضا معروف ومُشترك على نطاق واسع. ويقوم هذا الحل يقوم مبدأ دولتين تعيشان في سلام وأمن داخل حدود آمنة ومعترف بها؛ وترسيم الحدود على أساس حدود عام ١٩٦٧، مع تبادل للأراضي يوافق عليه الطرفان؛ والقدس عاصمة مستقبلية لهاتين الدولتين؛ والتوصل إلى حل متضافر وواقعي ومنصف للاجئين الفلسطينيين. ويجب أن تقوم أي مفاوضات على أساس المعايير المتفق عليها دوليا، التي تستند هي نفسها إلى القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن. وهذه المعايير ليست اختيارية، بل جوهر إطار المفاوضات. نحن نعلم جيدا أن مصيري الإسرائيليين والفلسطينيين مترابطان. ولا يمكن لأي من الشعبين تحقيق تطلعاته الوطنية بشكل مستدام على حساب الآخر. إننا نقف اليوم عند مفترق طرق، في لحظة حاسمة حيث تم إضعاف كل المعايير التي ذكرتها من فوري.

وفيما يتعلق بحدود عام ١٩٦٧، فإن عملية استيطان الأراضي الفلسطينية وجميع التدابير التشريعية والإدارية المرافقة تحاول فرض حقائق أخرى على أرض الواقع وتنفيذ مشروع يتعارض مع الحل القائم على وجود دولتين.. وإذا لم نتوخ الحذر فإن ذلك الحل سيتلاشى كسراب في الصحراء. وبعد تسجيل رقم قياسي في بناء المستوطنات في عام ٢٠١٧، جرى الإعلان بالفعل عن حوالي ١ ٨٠٠ وحدة سكنية هذا العام. إن موقف

فرنسا واضح. فنحن ندين الأنشطة الاستيطانية بجميع أشكالها. إنها غير مشروعة بموجب لقوانين الدولية، كما هو مذكور في القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). كما أنها خطيرة لأنها

تدمّر على أرض الواقع إمكانية وجود دولتين وتقوّض الثقة بين الطرفين.

وفيما يتعلق بمسألة القدس، لا يمكن تحديد وضع المدينة من قبل الطرفين نفسيهما في إطار اتفاق للسلام. وبموجب هذا الاتفاق المستقبلي، فإنه مكتوب على المدينة أن تكون عاصمة لدولتين، إسرائيل وفلسطين. في غياب الاتفاق، فإننا لا نعترف بأي سيادة على القدس. ولذلك، فإننا لا نتفق مع أي إعلان ينحرف عن توافق الآراء الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرار ٤٧٨ (١٩٨٠). وبالمثل، نأسف لإقرار قانون إسرائيلي في أوائل هذا العام بشأن القدس سيصعب كثيرا من تقاسم القدس كجزء من اتفاق سلام مستقبلي.

ختاما، فإن الحالة في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في غزة هي قنبلة موقوتة – ولن أخوض في التفاصيل – وفي جميع أنحاء المنطقة. وما دام لم يتم التوصل إلى حل عادل وواقعي لقضية اللاجئين فمن الأساسي تقديم الخدمات الأساسية من قبل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى لأكثر من ٥ ملايين لاجئ فلسطيني. وهذا واجب إنساني، ولا سيما في مجالات من قبيل المساعدة الطبية والإمدادات الغذائية. كما أنها مسألة تنمية بشرية، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بشبكة المدارس التابعة للأونروا، ومسألة ضرورية للأمن والاستقرار في المنطقة. والحالة في لبنان تثير القلق البالغ في هذا الصدد.

فلنكن واضحين. كلما ازدادت الأونروا ضعفا ازداد عدد الجماعات الإرهابية التي بوسعها استغلال مخيمات اللاجئين الفلسطينيين كمرتع لتجنيد المقاتلين في صفوفها. وندعو الولايات المتحدة، ليس باسم الاحتياجات الإنسانية فحسب، ولكن أيضا انطلاقا من الواقعية ومصالحنا الأمني، إلى عدم التخلي عن الدور الحيوي والتاريخي الذي تؤديه فيما يتعلق بالأونروا. وفي الوقت نفسه، فينبغي لجميع المانحين الحاليين والمحتملين تجديد جهودها لتعزيز الأونروا بوصفها أداة متميزة للاستقرار الإقليمي.

لقد ذكرت البارامترات الرئيسية للتوصل إلى حل للنزاع، التي تستند إلى قرارات مجلس الأمن. أما نقطة الثالثة والأخيرة فهي: كيف يمكننا الإسهام على هذا الأساس في استئناف المفاوضات؟ ونقدر التزام الولايات المتحدة، التي دورها أساسي في التشجيع على استئناف المفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية على اتفاق الوضع النهائي. ونأمل أن تكون المقترحات الأمريكية ضمن الإطار المتفق عليه من جانب المجتمع الدولي، كما ذكر الرئيس إيمانويل ماكرون عندما اجتمع مع رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو والرئيس محمود عباس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وتعتزم سلطاتنا البقاء على اتصال وثيق مع الطرفين من أجل الإسهام في الحفاظ على إمكانية وجود دولتين على أرض الواقع واستئناف المفاوضات.

فيما يتعلق بالمنهجية، نرحب بالمقترحات التي قدمها اليوم الرئيس عباس ونحن منفتحون إزاء استكشاف إمكانية تطوير الطرق التي يمكن من خلالها للمجتمع الدولي أن يدعم عملية السلام. وما برحت فرنسا تفكر في ذلك لوقت طويل. وهذا ما كان وراء مبادرتنا التي أفضت إلى مؤتمر باريس المعقود في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، حيث جدد أكثر من ٧٠ بلدا جددت اتفاقها بشأن معايير السلام وفكرة أنه ينبغي للإسرائيليين والفلسطينيين أنفسهم أن يتوصلوا إلى حل دائم عن طريق المفاوضات. ولا تهدف هذه المبادرة إلى تقويض دور الولايات المتحدة، التي يُعد التزامها بدعم عملية السلام أمرا لا غنى عنه، ولكن إلى تمكين الجهات الفاعلة القادرة على القيام بدور بناء مع الأطراف من التكاتف بسهولة أكبر على أساس المعايير الدولية التي وصفتها، بغرض مساعدة الطرفين على

استئناف مفاوضات السلام وإجرائها بنجاح. وفي هذا الصدد، تؤدي الجهات الفاعلة الإقليمية دورا حاسما من خلال توفيرها على أساس مبادرة السلام العربية الإقليمية إمكانية تطبيع كامل لإسرائيل في أعقاب اتفاق السلام. وبالمثل، ينبغي أن يقدم أعضاء المجلس دعمهم.

وفي ظل الظروف الصعبة التي وصفتها للتو، أود أن أكرر التأكيد رسميا على أنه ليس هناك بديل صالح لحل الدولتين. وستؤدي الدولة الواحدة إلى وجود نظامين متوازيين لجنسيتين في الأرض نفسها، ما يؤدي إلى حالة من عدم التكافؤ لن تكون مقبولة من حيث المبدأ وستترتب عليها عواقب كارثية. وهذا الوضع سيمثل مأزقا مزدوجا. فبالنسبة للفلسطينيين، سيعني التخلي عن طموحاتهم في إقامة دولة؛ وبالنسبة للإسرائيليين، سيعني تدمير مشروعهم الديمقراطي الوطني.

وإذا ما كانت هناك حاجة ماسة اليوم فهي إعطاء الإسرائيليين والفلسطينيين أفقا سياسيا عن طريق العمل النشط لاستعادة الأمل في حل الدولتين وإمكانية التفاوض بين الطرفين. وتعتزم فرنسا، كونها صديقا للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء، أن تضطلع بدورها بالكامل على الصعيد الوطني ومع شركائها الدوليين.

السيد سكوغ (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام والمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط على إحاطاتيهما الإعلاميتين الرصينتين والمفصلتين، كما هو الحال دائما، أمام مجلس الأمن. أود أن أقول أيضا أن نؤيد تأييدا كاملا العمل الميداني الذي يقوم به السيد ملادينوف وفريقه والعمل الذي يقومون به كل يوم سعيا لتحقيق السلام في الشرق الأوسط.

كما يسرنا أن نرى الرئيس عباس في القاعة اليوم وأن نستمع إلى رسالته.

على مدى سنوات عديدة، تكلمنا عن عملية السلام في الشرق الأوسط باعتبارها عند مفترق الطرق. هذه العبارة لم تكن أبدا أكثر دقة مما هي اليوم. وعند كل مفترق طرق هناك خيار يتخذ. وفي هذه اللحظة، هناك عدد من التطورات المثيرة للقلق من حيث الخيارات التي نراها تتخذ. تسارع التوسع الاستيطاني غير القانوني والتدابير التشريعية الإسرائيلية الضارة وتجدد العنف، بما في ذلك الهجمات الصاروخية، والحالة الإنسانية الخطيرة والمتدهورة في غزة – التي تناولناها بالتفصيل في الأسبوع الماضي – وتهديد للوضع الخاص للقدس، على النحو الوارد، في جملة أمور، في القرار ٤٧٨ (١٩٨٠)، هي من بين الأمثلة العديدة. وفي الوقت نفسه، فإن وجهتنا المتفق عليها بشكل عام واضحة كما كانت في أي وقت مضى. إنها دولتان، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

ومن أجل الإسهام في حل الدولتين، يجب أن نقر بالسبب الجذري الأساسي للنزاع، وهو الاحتلال. وإن أردنا أن نتمكن من تحقيق السلام المستدام، فالإجراءات الإنسانية والاقتصادية والسياسية كلها مطلوبة، لكن مشاركتها الكاملة لن تكون كافية إذا لم ينته الاحتلال غير القانوني لفلسطين. وبينما نعمل على الخطوات المقبلة، لا بد من وضع هذا المنظور في الاعتبار. ولا تزال السويد ملتزمة التزاما كاملا بالحل القائم على وجود دولتين، على أساس القانون الدولي، والمعايير المعروفة وقرارات المجلس ذات الصلة، بما في ذلك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

إن احترام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة لا يزال لب عملية السلام. ولذلك، من المهم أكثر من أي وقت مضى الالتزام بالمبادئ وأن تستند قراراتنا وإجراءاتنا إلى القانون الدولي. والمجلس محوري للحفاظ على النظام القائم على القواعد، ومناقشة الغد ستركز أيضا على أهمية هذا النظام وعلى احترام ميثاق الأمم المتحدة. ويظل الهدف هو وجود دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، وتكون القدس عاصمة لكلتاهما.

تلك أيضا هي سياسة الاتحاد الأوروبي. لا يوجد بديل، ولذلك فإنه ينبغي ألا تتخذ أية إجراءات تحكم مسبقا على مسائل الوضع النهائي. ولا يمكن إزالة هذه المسائل من على الطاولة إلا كجزء من المفاوضات بين الطرفين. ويشمل ذلك القدس واللاجئين. وفي هذا الصدد، على المجلس واجب صون قراراته بشأن الوضع الخاص للقدس.

وقد سرنا أن نرى الرئيس عباس في مجلس الأمن اليوم، كما قلت في وقت سابق. لقد اعترفت السويد بفلسطين في عام ٢٠١٤ وتؤيد تأييدا تاما بناء الدولة الفلسطينية. ومن أجل إحراز تقدم مستدام، فإن الجهود الرامية إلى إعادة بسط سيطرة السلطة الفلسطينية في غزة وتحقيق المصالحة بين الفلسطينيين بالغة الأهمية، وكذلك الجهود المستمرة الرامية لتعزيز الشمول والمؤسسات والعمليات الديمقراطية في فلسطين.

وكما قال المنسق الخاص ملادينوف، فإن عملية السلام يجب أن تكون شاملة للجميع لكي تمضي قدما وتحقق نتائج مستدامة. والتمثيل العادل للمرأة ومشاركتها الكاملة والمجدية في عملية السلام شرط أساسي لتحقيق التقدم. ولا بد أيضا من إشراك الأجيال الشابة ومنحهم الأمل في مستقبل أفضل وفي بديل للحالة الراهنة. وللقطاع الخاص أيضا دور يضطلع به. وفي كل من فلسطين وإسرائيل، يضطلع المجتمع المدني بدور حاسم الأهمية في تعزيز السلام. ولهذا السبب، تشارك السويد عن كثب وعلى نطاق واسع مع المجتمع المدني، وبخاصة الجماعات النسائية والشبابية، في كلا البلدين.

وكما ذكر سابقا، بما في ذلك في المجلس في الأسبوع الماضي، فإن الانخفاض الكبير في تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) أمر يثير بالغ القلق، ويجب حله على وجه السرعة وعلى نحو مستدام. عدم حل الوضع التمويلي ستكون له عواقب إنسانية وأمنية خطيرة في المنطقة. ولهذا السبب، سددت السويد بالفعل مساهمتها لعام ٢٠١٨ والبالغة ٥٩ مليون دولار للأونروا، ونحث الآخرين على زيادة تمويلهم، بما في ذلك عن طريق سداد مدفوعاتهم في أقرب وقت ممكن. وعلاوة على ذلك، فإن السويد والأردن ومصر، جنبا إلى جنب مع الأونروا والأمين العام، قرروا المشاركة في استضافة مؤتمر وزاري في الربيع بشأن الحالة المالية الملحة للوكالة.

إننا بالفعل عند مفترق طرق. هدفنا النهائي – حل الدولتين – يزداد بعدا يوما بعد يوم. والحيز السياسي بل والمادي لحل الدولتين يتقلص بشدة. والخيارات التي نتخذها جميعا – الإسرائيليون والفلسطينيون وكأعضاء في المجلس – ستحدد أين سينتهي بنا الحال. وعلى المجلس أيضا مسؤولية العمل، بما في ذلك من خلال دعم الطرفين في الانتقال من الأقوال إلى الأفعال. ويلزم اتخاذ خيارات صعبة. والمطلوب الآن هو القيادة والشجاعة السياسية لاتخاذ خيارات جريئة واختيار الطريق الصحيح لكسر الجمود الذي طال أمده وإعادة بدء عملية سلام حقيقية. لن نبلغ مقصدنا النهائي المتفق عليه بصورة مشتركة إلا بهذه الطريقة.

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): في البداية، يعرب وفدي عن امتنانه وترحيبه بحضور فخامة السيد محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، الذي أتقدم إليه باحترامنا وإعجابنا الشديدين.

كما أرحب بحضور الأمين العام والمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط. ونشيد كذلك بمبادرة رئاسة الكويت بتنظيم هذه الجلسة الهامة.

تأتي بوليفيا إلى هذه الجلسة الهامة، وهي الثانية بشأن هذه المسألة في عام ٢٠١٨، وهي تشعر بقلق شديد، لا نبرح نشهد كل يوم تضييق إسرائيل للخناق على الشعب الفلسطيني من خلال السياسات التوسعية والاستعمارية التي تنتهك القانون الدولي وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن. من الضروري والمهم جدا أن نتذكر أنه لئن كان هناك طرفان لهذا النزاع،

إلا أنهما ليسا على قدم المساواة. فأحد الطرفين، إسرائيل، هو السلطة القائمة بالاحتلال؛ والطرف الآخر، فلسطين، هو شعب خاضع للاحتلال. هذه حالة لامساواة تاريخية صارخة. فقد استخدم أحد الطرفين القوة بغية احتلال أرض الطرف الآخر، ولا يزال يستخدمها. وبنى أحد الطرفين جدارا يشكل، وفقا لفتوى محكمة العدل الدولية، انتهاكا للقانون الدولي. ويبني أحد الطرفين مستوطنات غير قانونية في أراضي الطرف الآخر. ويقوم أحد الطرفين بتشريد المدنيين قسرا ومصادرة الأراضي وتدمير المنازل ونقل المستوطنين إلى المستوطنات المبنية بصورة غير قانونية. ويفرض أحد الطرفين حصارا على غزة، يترتب عليه عواقب إنسانية مروعة، بما في ذلك تقييد الحصول على الخدمات الأساسية. ويتحمل أحد الطرفين المسؤولية عن وجود ٥ ملايين لاجيء فلسطيني. ويستولي أحد الطرفين على الموارد المائية والأراضي الزراعية الخاصة بالطرف الآخر. ويشن أحد الطرفين حملة عسكرية وحشية ضد الشعب الفلسطيني. ويرتكب أحد الطرفين انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وربما ارتكب جرائم حرب. ويشرد أحد الطرفين المدنيين الفلسطينيين قسرا. ويتهرب أحد الطرفين من التزاماته الدولية، وينتهك بشكل منهجي قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن.

فعلى سبيل المثال، تعاني غزة حاليا من انقطاع الكهرباء لمدد تصل إلى ١٦ ساعة يوميا، وثمة نقص حاد في مياه الشرب والأدوية واللوازم الأساسية. وتوشك احتياطيات الوقود على النضوب. ولهذه الحقائق تداعيات مروعة، مثل إغلاق المستشفيات واحتمال انهيار الخدمات الأساسية، بالإضافة إلى احتمال تفشي الكوليرا. الحالة مثيرة للقلق، وهي أكثر إثارة للقلق الآن بالنظر لأن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، التي تقدم المساعدة الإنسانية إلى أكثر من مليون شخص في غزة، تواجه أزمة مالية تقوض قدرتها على الاستجابة. وفي هذا الصدد، نعرب عن قلقنا إزاء التخفيضات المعلنة في تمويل الأونروا، وهو تدبير لا يعدو سبيلا واضحا لتسييس كرامة حوالي ٥ ملايين لاجئ فلسطيني وأمنهم البشري. ونرحب بمبادرة السويد، من بين دول أخرى، بعقد مؤتمر وزاري لمعالجة تلك المسألة الهامة والعاجلة.

وطوال ٥٠ عاما، تسببت سياسات الحرمان والتمييز الاحتلال الإسرائيلية في زيادة معاناة الشعب الفلسطيني. وفي كانون الثاني/يناير وحده، هدمت السلطات الإسرائيلية أو صادرت ٣٢ بناء فلسطينيا في الضفة الغربية – وهو تقريبا نفس المتوسط الشهري في عام ٢٠١٧. وشرد ٣٧ شخصا وتضرر ٨٢ شخصا آخر نتيجة لذلك. وبعبارة أخرى، علينا ألا نتكلم عن الوضع الراهن لحالة الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولكن عن الترسيخ الجاري والمستمر للاحتلال، مما يجعل إمكانية تحقيق حل الدولتين تتزايد صعوبة.

ونعتقد أن الذين يعانون أشد المعاناة من جراء تلك السياسات هم الفئات الأكثر ضعفا من السكان من النساء والمسنين والأطفال. وفي ذلك الصدد، نعرب عن قلقنا من احتجاز أكثر من ٣٠٠ طفل في الأشهر الأخيرة من جانب قوات الأمن الإسرائيلية.

وكما ذكر السيد ملادينوف، نود أن نوجه الانتباه إلى حالة الفتاة عهد التميمي، التي أصبحت رمزا للمقاومة الفلسطينية. وقصة عهد لا تقتصر على فتاة بعينها بل تشمل آلاف الشباب على مدى عقود من الاحتلال. فقد كانت عهد شاهدة على العنف والظلم الذي يعاني منه أبناء شعبها على أساس يومي. ورأت والدتها تُعتقل وابنة عمها تدخل في غيبوبة بعد إصابتها بطلق ناري في الوجه – وهما من ضحايا القوات الإسرائيلية. شعرت عهد بالخوف واليأس الذي لا يمكن أن يتصوره الشباب في تلك السن. وقد عانت مما لا يتمناه أي والد لأطفاله. وبالرغم من ذلك، أثبتت قوة وشجاعة غير عادية. إن إسرائيل، وهي دولة طرف في اتفاقية حقوق الطفل، هي البلد الوحيد في

العالم الذي يحاكم الأطفال أمام المحاكم العسكرية. ونعرب عن تضامننا مع أسرة عهد التميمي وننتظر الإفراج الفوري عنها.

إن بوليفيا، بوصفها بلدا مسالما، تؤمن بنهج فريد لضمان السلام العادل والدائم في النزاع بين إسرائيل وفلسطين – نهج يقوم على أساس الحوار والمفاوضات، بإرادة سياسية واضحة من الطرفين بغية تحقيق حل الدولتين. ولذلك السبب، نؤكد من جديد التزامنا الكامل بتعددية الأطراف واحترام القانون الدولي، ونؤكد مجددا دعمنا لجميع الجهود الدولية التي ستفضي إلى حل سلمي للنزاع، مثل خارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية، في جملة أمور، المكرسة لترسيخ السلام العادل والدائم، مما يتيح للشعبين العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها.

ونحن مقتنعون بأن الخيار الوحيد الطويل الأجل لحل النزاع هو حل الدولتين، الذي تقام بموجبه في نهاية المطاف دولة فلسطينية حرة ومستقلة وذات سيادة داخل حدودها الدولية لعام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وفقا لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة. وفي ذلك الصدد، نؤكد من جديد إدانتنا القوية للقرار الذي اتخذته حكومة الولايات المتحدة بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، لأنه يشكل انتهاكا صارخا لقرارات مجلس الأمن المختلفة، مثل القرار ٤٧٨ (١٩٨٠)، الذي يشير إلى سحب المناصب الدبلوماسية للدول من المدينة. وذلك القرار يعرقل أي إمكانية للحوار بين الطرفين وينأى على نحو غير متناسب عن أي حل سلمي.

وفي الختام، نعتقد أن الوقت قد حان لتعددية الأطراف وليتحمل مجلس الأمن مسؤوليته التاريخية التي عهد بها إليه ميثاق الأمم المتحدة. ونرفض مرة أخرى أن نعتقد أن هذا المبنى والمجلس قد أصبحا أرضا محتلة في أرض مستعمرة. لقد قال نيلسون مانديلا، الذي كان مدرجا في قائمة الولايات المتحدة للإرهابيين حتى عام ٢٠٠٨، ”نحن نعلم جيدا أن حريتنا لن تكتمل بدون حرية الفلسطينيين“.

السيد تليوبردي (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): يقدر وفد بلدي حضور الرئيس محمود عباس في القاعة، والبيان الذي أدلى به فخامته أمام أعضاء مجلس الأمن. ونشكر أيضا الأمين العام على ملاحظاته، والمنسق الخاص ملادينوف على آخر المعلومات المستكملة.

إن كازاخستان، بصفتها دولة عضوا في منظمة التعاون الإسلامي، تتشاطر الشواغل إزاء مستقبل حل الدولتين، والعجز في تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وضرورة أن يقود المجتمع الدولي عملية السلام في الشرق الأوسط.

إن موقف كازاخستان بشأن علمية السلام في الشرق الأوسط لا يزال دون تغيير. ويحث بلدي الطرفين على الحفاظ على الوضع الراهن التاريخي للقدس وفقا للاتفاقات الدولية التي تم التوصل إليها سابقا. ولذلك، فإن وفد بلدي يؤيد البيان الذي أدلى به الأمين العام أنطونيو غوتيريش بأن مسألة الوضع النهائي للقدس يجب أن تحل عن طريق المفاوضات المباشرة بين الطرفين. وينبغي أن يتحقق ذلك على أساس قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة. وفي الوقت نفسه، فإن الشواغل المشروعة للجانبين الفلسطيني والإسرائيلي ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار.

ونؤيد المفاوضات التي تهدف إلى تحقيق حل الدولتين، وندعو إلى التعجيل باستئنافها، ولا سيما في شكل ثنائي ودون شروط مسبقة. ويجب أن يتمثل الهدف النهائي في استعادة عملية السلام وتعزيزها، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادئ مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام وخريطة الطريق للمجموعة العربية ومبادرة السلام العربية.

وتعلن كازاخستان دعمها لحقوق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإنشاء دولة حرة مستقلة وذات سيادة داخل حدودها الدولية قبل ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش جنبا إلى جنب في سلام مع إسرائيل. وفي الوقت ذاته، نؤكد حق إسرائيل في الأمن. ونقترح أيضا استعادة الثقة والاستفادة من تدابير بناء الثقة من خلال نهج مكون من ثلاثة جوانب، وهي تعزيز العلاقة بين الأمن والتنمية وتعزيز نهج إقليمي وطريقة عمل للأمم المتحدة أكثر تنسيقا وشفافية في المنطقة على نطاق أوسع وتوحيد أداء الأمم المتحدة.

ونلاحظ أن الحالة الإنسانية الصعبة في غزة، التي تسهم في المزيد من عدم الاستقرار والإحباط، يمكن أن تؤدي إلى استئناف النزاع وزيادة الأنشطة الإرهابية. وفي ذلك الصدد، نحث السلطات الرسمية لإسرائيل وفلسطين على المساعدة في حل الأزمة الإنسانية في قطاع غزة. وهذا يتطلب تدابير بناء الثقة ببعد اقتصادي، بدعم من المجتمع الدولي.

وتؤيد كازاخستان القلق الذي أعرب عنه المنسق الخاص بشأن تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى هذا العام. والحد بشكل كبير من ميزانيتها العادية قد زاد مخاوف ٥,٣ ملايين من اللاجئين الفلسطينيين، الذين عانوا بالفعل بسبب أطول أزمة للاجئين. كما تعرب كازاخستان عن القلق البالغ إزاء زيادة المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية. وما فتئت جميع قرارات الأمم المتحدة في ذلك الصدد تشكل خطوة هامة للتوصل إلى وقف الأنشطة الاستيطانية ومنع أعمال العنف ضد المدنيين.

كما ندعو القادة في إسرائيل وفلسطين إلى اتخاذ خطوات ملموسة من شأنها أن تحافظ على إمكانية التعايش السلمي بين الدولتين وتعزيز آفاق السلام القائم على الحق غير القابل للتصرف في إقامة دولة للفلسطينيين وحق إسرائيل في الأمن، كما ذكرنا من قبل والاعتراف بهما. وترحب كازاخستان بالجهود الدبلوماسية للولايات المتحدة في استئناف عملية السلام والمحادثات مع قيادة البلدين، التي عقدها رئيس الولايات المتحدة ترامب في واشنطن في الأيام الأخيرة.

وندعو المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط إلى إحياء العمل على المسار الفلسطيني الإسرائيلي في سياق جهود الولايات المتحدة في ذلك الاتجاه. ونرحب أيضا بالجهود التي يبذلها الاتحاد الروسي ومصر لضمان الوحدة فيما بين الفلسطينيين ونحث جميع الأحزاب والحركات السياسية الفلسطينية على الاندماج في هيكل سياسي وطني واحد. وتعتقد كازاخستان أنه من الضروري، في المستقبل القريب جدا، بدء المفاوضات بشأن كل مشكلة قائمة بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل المعلقة ومنحها ما يسمى بالمركز النهائي. هذا النهج وحده هو الذي يمكن أن يؤدي إلى اعتماد معاهدة أساسية.

السيد ألين (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الرئيس والأمين العام والسيد ملادينوف. كما أود أن أرحب بالرئيس عباس ونشكره على بيانه أمام مجلس الأمن. وأرحب بالتزامه المعلن بنبذ العنف والمشاركة البناءة صوب تحقيق حل الدولتين.

لا تزال المملكة المتحدة ملتزمة بحل الدولتين الذي ينهي النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، وسندعم جميع الجهود المبذولة لتحقيق تلك الغاية. يتمثل هدفنا الثابت في تحقيق تسوية سلمية تفاوضية تفضي إلى إسرائيل آمنة تعيش جنبا إلى جنب مع قيام دولة فلسطينية وذات سيادة، داخل حدود آمنة ومعترف بها، والقدس عاصمة مشتركة للدولتين.

إن قيادة الولايات المتحدة بشأن هذه المسألة أمر لا غنى عنه للتوصل إلى حل يلبي تطلعات كلا الطرفين، ونتطلع إلى إعلان اقتراحات السلام عندما ترى الإدارة الأمريكية بأنها قد أصبحت جاهزة. فجهود الولايات المتحدة تتيح فرصة كبيرة لتحقيق السلام، وينبغي للجميع دعمها وتشجيعها. ونحن على

استعداد لتقديم الدعم السياسي والعملي للمساعدة في التوصل إلى اتفاق قادر على البقاء. ونشجع الطرفين على قطع التزام عام بتجديد مفاوضات السلام على أساس حل الدولتين. وبغية المضي قدما، من المهم أن يؤكد الطرفان التزامهما بكل الاتفاقات الدبلوماسية السابقة التي تقربنا إلى السلام. ولا تزال تلك الاتفاقات تمثل أساسا هاما لاستئناف المحادثات. ونرحب باستمرار السلطة الفلسطينية في الاعتراف بدولة إسرائيل وبمواصلة الطرفين في التعاون الأمني.

أما إذا ما أريد لعملية السلام أن تنجح، فلا بد من أن تتم في جو خال من العنف. ويؤسفنا أن الكثير من الناس ما انفكوا يقوضون الجهود الرامية إلى تحقيق السلام. إننا ندين تفجير عبوة ناسفة على حدود غزة مع إسرائيل يوم السبت، والذي نجم عنه إصابة أربعة جنود إسرائيليين، من بينهم اثنان جراحهم خطيرة. كذلك ندين الهجوم الإرهابي الذي وقع مؤخرا على مستوطنة أرييل في الضفة الغربية. لا توجد أبدا ذريعة للإرهاب، وقلوبنا مع أسر وأصدقاء الضحايا، وكذلك مع جميع الذين تضرروا من العنف. إن من حق كل إسرائيلي وفلسطيني العيش في أمن وسلام. وأيضا الحق في العيش في كرامة، وندين عمليات الاختطاف، وكذلك الأعمال التي تحول تمكن الأسر من الحزن والأسى على نحو ملائم عند فقدان أحبائهم.

سنواصل حث جميع الأطراف على الامتناع عن المشاركة في أعمال التحريض أو التشجيع على عمل أو لغة الكراهية. فما من شأن ذلك إلا أن يؤدي إلى إثارة التعصب ويحول أنظارنا عن هدف تحقيق السلام. وفي ذلك الصدد، من غير المقبول إنكار مشروعية صلة أي من أبناء الشعب اليهودي أو الشعب الفلسطيني بالأرض. إن الخطاب التحريضي من الجانبين لا جدوى منه ويضعف الثقة والاحترام المتبادل ويقوض آفاق السلام. نهيب بالطرفين التحلي بضبط النفس وإبداء روح القيادة الجريئة. ولا يمكن أن تتوفر الفرصة للسلام لكي يترعرع ويزدهر إلا عندما ينبذ الطرفان العنف ويعملان معا من أجل ضمان الهدوء والاستقرار.

نشعر بالقلق إزاء قرار الحكومة الإسرائيلية الأخير بإنشاء مستوطنة في عمق الضفة الغربية، وهي المستوطنة الثانية خلال ١٢ شهرا. وقد أثارت تلك الخطط إمكانية إضفاء طابع قانوني بأثر رجعي على البؤرة الاستيطانية غير القانونية هافات جلعاد، وتجددت التهديدات من جانب إسرائيل بهدم الهياكل في قرية سوسيا بالضفة الغربية المحتلة. وندعو إسرائيل إلى العدول فورا عن سياستها المتمثلة في توسيع المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة. إنها سياسة تقوض فعليا جدوى حل الدولتين، وتشكك في التزام إسرائيل بالسلام.

لا يزال انعدام الوحدة الفلسطينية يشكل عقبة أمام تحقيق السلام. لذلك، ندعم جهود المصالحة التي تفضي إلى العودة الكاملة للسلطة الفلسطينية إلى قطاع غزة. وكما أبلغنا المنسق الخاص، ملادينوف، الأسبوع الماضي فإن الأوضاع الراهنة في غزة مزرية. إن زيادة تدهور الحالة الإنسانية لن يستمر فقط في تعريض حياة الناس للخطر، بل سيشكل أيضا تهديدا للاستقرار في المنطقة. من الضروري أن تعمل جميع الأطراف بصورة عاجلة لتحسين الحالة، وندعو إلى تخفيف قيود وصول الناس والبضائع إلى غزة والخروج منها. وستظل المملكة المتحدة ملتزمة بدعم عمليات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. ويجب أن تكون قادرة على مواصلة عملها الحيوي في تحسين حياة اللاجئين الفلسطينيين والمساعدة في الحفاظ على الاستقرار في جميع أنحاء المنطقة. إنها تحتاج إلى التمويل المناسب للقيام بذلك.

جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لديها دور تؤديه في تعزيز السلام ونبذ العنف. لذلك، نشعر بالقلق إزاء عمليات التوغل عبر حدود إسرائيل مع سورية التي حدثت في وقت سابق

من هذا الشهر. إن التزامنا الثابت بأمن إسرائيل قاطع، ونؤيد حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها.

كذلك فإن موقف المملكة المتحدة من اتفاق السلام الإسرائيلي — الفلسطيني لم يتغير أيضا. حيث ينبغي أن يستند إلى الخطوط التي كانت قائمة في ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، مع تبادل الأراضي على قدم المساواة لتعكس المصالح الوطنية والأمنية والدينية للشعبين اليهودي والفلسطيني. وينبغي أن تكون القدس العاصمة المشتركة للدولتين الإسرائيلية والفلسطينية، ويجب تحديد وضعها من خلال اتفاق بشأن الوضع النهائي. وهناك حاجة إلى التوصل إلى تسوية عادلة ونزيهة ومتفق عليها وواقعية للاجئين، تسوية تتفق من الناحية الديمغرافية مع مبدأ قيام دولتين لشعبين.

في الختام، إن المملكة المتحدة شأنها في ذلك شأن جميع أعضاء المجلس، تؤيد بقوة السلام. ونود أن نرى تجديد لمفاوضات السلام، بدعم من المجتمع الدولي، بحيث تؤدي إلى إسرائيل آمنة، وطن للشعب اليهودي، تعيش جنبا إلى جنب مع دولة فلسطينية قادرة على البقاء وذات سيادة – وطن للشعب الفلسطيني. فلنعمل معا من أجل إرساء أسس السلام.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة للاستماع إلى إحاطة إعلامية عن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية، قدمها السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام. نثني على السيد ملادينوف على العمل الممتاز الذي يضطلع به في الشرق الأوسط في سعيه لإحلال السلام في تلك المنطقة. ونرحب برئيس دولة فلسطين، فخامة السيد محمود عباس، ونشعر بالامتنان لحضوره هذه الجلسة. ونقدر أيضا وجود الأمين العام أنطونيو غوتيريش بين ظهرانينا.

إن جمهورية غينيا الاستوائية تتابع بتفاؤل التطورات في العراق، على الرغم من أنها تشعر بقلق شديد إزاء الحالة الراهنة في اليمن وسورية، وتعرب عن عميق القلق إزاء التطورات الأخيرة في النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي. وبناء على ذلك، نعرب عن كامل تأييد غينيا الاستوائية لتحقيق الاستقرار وإحلال السلام في المنطقة بشكل عام، وتسوية الحالة بين إسرائيل وفلسطين على وجه الخصوص.

تأسف غينيا الاستوائية لزيادة التوترات مؤخرا وللحوادث العنيفة التي وقعت بين الفلسطينيين والإسرائيليين، كما سمعنا من فورنا في الإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد ملادينوف، وحض جميع الأطراف على التصرف بصورة منطقية والامتناع عن الأعمال التي يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الحالة المعقدة أصلا. إن حكومة غينيا الاستوائية، بقيادة فخامة الرئيس أوبيانغ نغويما مباسوغو، تؤيد دائما التوصل إلى حلول تفاوضية لجميع النزاعات والمشاكل، وبغض النظر عن مدى تعقد أو استعصاء الحالة فيما يتعلق بالقضية المطروحة، لا يختلف موقف حكومتنا نحوها عن غيرها. لذلك، ندعو جميع الأطراف المعنية بالنزاع إلى بذل كل ما في وسعها من أجل تطبيع الحالة والتخفيف من معاناة السكان. وتناصر حكومة غينيا الاستوائية حل الدولتين عن طريق المفاوضات المباشرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين، أو في إطار الآلية المتعددة الأطراف. ومن الممكن أن ينطوي هذا الحل على تنازلات مؤلمة للطرفين، لأن طبيعة الحوار تعني ضمنا القدرة على تقديم تنازلات والحاجة تقضي ذلك.

يجب أن تُجرى هذه المفاوضات في إطار قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادرة السلام العربية. ويجب أن يكون الوضع النهائي للقدس نتيجة لهذه المفاوضات. تعتبر غينيا الاستوائية المطالبات التاريخية للشعب الفلسطيني عادلة، وهي مطالبات أقرتها مختلف الإعلانات الصادرة عن الاتحاد الأفريقي

وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة. غير أنه لا بد أيضا من مراعاة حق إسرائيل في العيش في سلام وأمن.

وينبغي للطرفين الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات أحادية الجانب يمكن أن تعرقل الحوار.

نحن نشعر بقلق عميق إزاء الحالة الإنسانية الحرجة في غزة، على النحو الذي أبرزته الإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد ملادينوف. وتعتقد غينيا الاستوائية أن حل الأزمة الإنسانية الخطيرة ينبغي أن يشكل أولوية بالنسبة للمجتمع الدولي، بهدف تخفيف محنة السكان المدنيين. وعليه، فإننا نشيد بقطر والإمارات العربية المتحدة على تقديمهما المساعدة المالية من أجل تخفيف حدة الأزمة الإنسانية. ومع ذلك، فهي لا تكفي لحل المسائل المتعلقة بالرعاية الصحية ومياه الشرب والكهرباء. فبدون هذه الخدمات، من الصعب جدا تقديم المساعدة الطبية وتوفير مظاهر الأوضاع الطبيعية. وندعو إلى الحوار بين الأطراف الفلسطينية للتغلب على الخلافات. ونعتقد أن ذلك سيكون له أثر إيجابي على السعي إلى إيجاد حل عادل للأزمة.

في الختام، نشيد إشادة مستحقة بوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى على عملها بالرغم من الموارد الشحيحة، وندعو إلى مواصلة تقديم المساعدة المالية الدولية إلى الوكالة التي جهودها الإنسانية نبيلة للغاية وجديرة بالثناء.

السيدة فرونيكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر الأمين العام على بيانه. نشكر السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعلمية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، على إحاطته الإعلامية الشاملة. كما يسرنا أن نرحب بالرئيس محمود عباس في جلسة اليوم.

تؤيد بولندا بقوة جميع المبادرات الرامية إلى تحقيق الاستقرار وتعزيز السلام والأمن في الشرق الأوسط. وللأسف، ومنذ إحاطتنا الإعلامية الأخيرة (انظر S/PV.8167)، لم يتم القيام بتحركات إيجابية هامة نحو تحقيق السلام. وعلى النقيض من ذلك، من الواضح أن الحالة قد تدهورت.

ونلاحظ مع القلق ازدياد عدد الحوادث على طول الحدود بين إسرائيل وقطاع غزة – إطلاق قذائف الهاون من القطاع، والتدابير الانتقامية من جانب إسرائيل، فضلا عن تزايد التوترات على الحدود الشمالية لإسرائيل. إننا نقر بحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها وضمان أمن مواطنيها. وفي الوقت نفسه، نحث جميع الأطراف على ممارسة ضبط النفس بغية تفادي مزيد من الأعمال العدائية التي تعرض مجموعات كبيرة من السكان للخطر. ومما يثير القلق الشديد هو الحالة الإنسانية في قطاع غزة، حيث أننا نواجه أزمة حادة فيما يتعلق بالخدمات المنقذة للحياة في مجالات الصحة والمياه والصرف الصحي. ويمكن لنقص الوقود حاليا أن يزيد الحالة سوءا قريبا، حارما سكان غزة من الأمل والآفاق الحقيقية، ومحرضا على الملاحظات المتلهبة التي تؤدي إلى العنف والتطرف وتغذية نزعة التطرف، ولا سيما في صفوف الشباب.

إننا نشعر بقلق بالغ إزاء تدهور الحالة المالية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). فآثار تقليص الدعم للوكالة يمكن أن تؤدي إلى عواقب أمنية وإنسانية خطيرة، ليس في الأراضي الفلسطينية فحسب، لكن أيضا في البلدان الأخرى التي تستضيف اللاجئين الفلسطينيين. وتواجه الوكالة بالفعل تحديات كبيرة في الوفاء بولايتها المتمثلة في المحافظة على الخدمات الأساسية، مثل التعليم والرعاية الصحية. ولا يمكن للمجتمع الدولي ككل أن يتنصل من مسؤولياته والتزاماته تجاه اللاجئين الفلسطينيين. ويجب علينا أن نبذل قصارى جهدنا لضمان استمرار عمل

الوكالة على نحو سلس استناداً إلى أساس مالي متين. وظلت بولندا، من جانبها، تقدم الدعم للأونروا بصورة نشطة ومنتظمة منذ سنوات، وستواصل دعمها للاجئين الفلسطينيين من خلال تقديم تبرعات سنوية للوكالة. واستجابة للاحتياجات الراهنة، ستسهم بولندا في الميزانية العامة للأونروا في الربع الأول من هذه السنة.

أود أن أضيف أن استقرار الحالة الإنسانية في منطقة الشرق الأوسط بأسرها تمثل أولوية رئيسية بالنسبة لبولندا. ولهذا السبب، زدنا في السنوات الأخيرة، إلى حد كبير دعمنا للأشخاص الأكثر تضررا في سورية والبلدان المجاورة لها والضفة الغربية من خلال المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك المساهمة البولندية في إطار مبادرة المرونة الاقتصادية في العام الماضي.

وبشكل أعم، أود أن أؤكد على وجوب أن يحافظ مجلس الأمن على التزامه بتسوية إحدى أطول النزاعات أمدا المدرجة على جدول أعمالنا. وينبغي أن نواصل السعي إلى إنهاء النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني من خلال إحياء عملية السلام. ولا يمكن لأي شيء أن يسهم إسهاما إيجابيا في العملية سوى العودة إلى مفاوضات ثنائية هادفة على أساس قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي. فهذا هو السبيل الوحيد نحو حل الدولتين، وحل جميع مسائل الوضع النهائي. وتؤيد بولندا حل الدولتين الذي يتم بموجبه تلبية التطلعات الوطنية لطرفي النزاع، بما في ذلك حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال، وحق إسرائيل في كفالة أمنها وتطبيع العلاقات مع الدول العربية.

وتماشيا مع موقف الاتحاد الأوروبي منذ أمد بعيد، نود أن نكرر موقفنا بشأن القدس. إننا نؤمن بقوة بوجوب تحقيق تطلعات الطرفين فيما يتعلق بالقدس، وبوجوب إيجاد سبيل لحسم وضع القدس عن طريق المفاوضات.

نحن نناشد إسرائيل وفلسطين الامتناع عن الخطوات الأحادية التي تحكم مسبقا على نتيجة مفاوضات الوضع النهائي، ونتوقع منها أن تبرهن على التزامهما بالسلام من خلال إجراءاتهما وسياساتهما. إننا ندين جميع أعمال الإرهاب والتحريض على العنف. ونرى أنها تشكل عقبة كبيرة أمام تنشيط عملية السلام.

نحن نواصل رصد التطورات عن كثب بشأن المصالحة بين الفلسطينيين، وندعو جميع أعضاء المجلس إلى دعم تلك العملية وفقا لمبادئ المجموعة الرباعية. ونعتقد أن التوصل إلى نتيجة يقبلها المجتمع الدولي يمكن أن يكون خطوة هامة من أجل وحدة الدولة الفلسطينية المستقبلية وربما يؤدي، على المدى الطويل، إلى إبرام اتفاق سلام مستدام. وأحد العناصر المهمة لهذا الحل هو إشراك بلدان المنطقة. وينبغي لنا أن نستفيد من أهمية مبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢ بوصفها إطارا شاملا لتسوية النزاع العربي – الإسرائيلي، ومن ثم الإسهام في تحقيق السلام والأمن في المنطقة.

السيد ما تشاو تشو (الصين) (*تكلم بالصينية*): أود أن أشكر الأمين العام على حضوره جلسة اليوم.

نحن نشكر السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعلمية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات. وترحب الصين بفخامة الرئيس الفلسطيني عباس في جلسة اليوم، وتشكره على ملاحظاته.

إن قضية فلسطين هي أطول القضايا الإقليمية الساخنة أمداً منذ الحرب العالمية الثانية. إنها جوهر مسألة الشرق الأوسط وأساسية لتحقيق السلام في المنطقة. ولن تتمتع إسرائي بالأمن الدائم إلا بإقامة دولة فلسطينية حقيقية. ولا يمكن تحقيق تحول أساسي في الحالة في الشرق الأوسط سوى بالتوصل إلى تسوية شاملة لقضية فلسطين. وتشعر الصين ببالغ القلق إزاء الحالة بين

فلسطين وإسرائيل، التي لا تزال هشة، والحالة الإنسانية المتردية في غزة.

وينبغي لجميع الأطراف أن تنفذ بإخلاص القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وأن تُوقَف جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض المحتلة، وأن تُتَخذ إجراءات لمنع مزيد من العنف ضد المدنيين.

وينبغي لجميع الأطراف أن تلتزم الهدوء، وتمارس ضبط النفس، وتقترب من بعضها البعض، مما يساعد بالتالي على تعزيز الظروف اللازمة لاستئناف المحادثات. ونعتقد أن حل الدولتين يمثل السبيل الصحيح للمضي قدما نحو حل قضية فلسطين. وينبغي للمجتمع الدولي التمسك بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية، مع المشاركة في استكشاف سبل ووسائل تعزيز السلام من أجل التوصل إلى حل مبكر وشامل وعادل ودائم لقضية فلسطين.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم ضمانا فيما يتعلق بمحادثات السلام الإسرائيلية الفلسطينية. وينبغي للأطراف التي لديها تأثير كبير في الشرق الأوسط أن تضطلع بدور بناء في هذا الصدد. ولا تزال الصين ملتزمة بدعم عملية السلام في الشرق الأوسط وتيسيرها. ونؤيد إقامة الفلسطينيين لدولة مستقلة وذات سيادة كاملة، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

في تموز/يوليه من العام الماضي، قدم الرئيس الصيني شي جينبينغ مقترحا من أربع نقاط لتشجيع تسوية قضية فلسطين، يدعو إلى النهوض بالعملية السياسية على أساس حل الدولتين، والتقيد بفلسفة الأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام، وزيادة تنسيق الجهود الدولية لتعظيم التآزر من أجل تحقيق السلام، واتباع نهج شامل لتحقيق السلام من خلال التنمية. ويجري العمل على قدم وساق لتنفيذ هذا الاقتراح. وفي كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، نجحت الصين في استضافة ندوة للجهات الفاعلة الفلسطينية والإسرائيلية المؤيدة للسلام، وستواصل الضغط من أجل التوصل إلى تسوية سياسية للمسألة بطريقة بناءة.

إن قضية القدس معقدة وحساسة، لكنها ركيزة الحل المستقبلي لقضية فلسطين. وينبغي لجميع الأطراف احترام التعددية التاريخية، ودعم الإنصاف والعدالة، وتنفيذ توافق الآراء الدولي، والسعي من أجل التعايش السلمي، والعمل بناء على قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بغية التوصل إلى حل يراعي مصالح الأطراف كافة. وينبغي لفلسطين وإسرائيل، خلال مفاوضات الوضع النهائي، أن يحترم كل منهما حق الآخر في العيش وتجنب أي عمل قد يؤدي إلى تفاقم الحالة الراهنة.

وينبغي للمجتمع الدولي مواصلة تقديم المساعدة الإنسانية إلى الشعب الفلسطيني واللاجئين الفلسطينيين، الأمر الذي يمكن أن يساعد على تحسين الحالة السياسية والأمنية والإنسانية هناك. خلال العقود الستة الماضية، بل وعلى مدى فترة أطول من ذلك، أدت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) دورا لا غنى عنه في تخفيف الأزمة الإنسانية في الأراضي المحتلة. وندعو جميع الأطراف إلى تكثيف ما يقدمونه من دعم للوكالة والبلدان المضيفة للاجئين الفلسطينيين من أجل مواصلة تحسين الظروف الإنسانية التي يعيش فيها اللاجئون.

السيد تانو — بوتشوي (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): ترحب كوت ديفوار بعقد جلسة اليوم بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، وتشكر الأمين العام والمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد نيكولاي ملادينوف، على الجودة التي اتسمت بها تعليقاتهما وإحاطتيهما بشأن الموضوع قيد النظر. كما نرحب بيننا في مناقشة هذا الصباح بحضور رئيس السلطة الفلسطينية، فخامة السيد محمود عباس، فضلا عن الممثل الدائم لدولة إسرائيل لدى الأمم المتحدة.

بعد خمسة وعشرين عاما من توقيع اتفاقات أوسلو، تقلصت الآمال في التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، ويبدو أن التوصل للحل التوفيقي المتمثل في وجود دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن ينحسر بشكل متزايد. وقد ساهم انعدام الآفاق السياسية هذا في تدهور خطير للحالة الإنسانية للمجتمعات المحلية الفلسطينية في الضفة الغربية.

وبالنظر لهذه الحالة المقلقة، يشعر وفد بلدي بالقلق إزاء تجدد اندلاع العنف والمواجهة، مما يعرض إمكانية التوصل إلى تسوية سلمية للأزمة الإسرائيلية – الفلسطينية للخطر بصورة أكبر. ولذلك فإننا، بعد المواجهات التي وقعت في الأيام الأخيرة وأسفرت عن مقتل اثنين من الفلسطينيين وجرح جنود إسرائيليين، ندعو الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس.

يعتقد وفد بلدي أن السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين لا يزال ممكنا، على الرغم من المأزق الحالي. ولا يزال بلدي على اقتناع بأنه لا يوجد بديل عن السلام، وهذا هو السبب في أننا ندعو طرفي النزاع إلى الدخول في حوار بناء من أجل التغلب على العقبات. وفي هذا السياق، تدعو كوت ديفوار الطرفين – الجانبين – إلى التخلي عن أي مبادرة انفرادية لن تؤدي إلا إلى تعريض فرص التوصل لتسوية سياسية وسلمية للأزمة للخطر.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنؤكد مجددا على موقفنا المبدئي المؤيد لحل الدولتين بوصفه الخيار الممكن الوحيد لتمكين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي من العيش والتعايش في سلام وأمن. كما تعتقد كوت ديفوار أنه يجب التفاوض على الوضع النهائي لمدينة القدس كجزء من حل متفق عليه بصورة متبادلة بين الطرفين، على النحو المنصوص عليه في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وينبغي التذكير بأن عواقب النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني كارثية بالنسبة للسكان الذين يعيشون في قطاع غزة، الذين ما برحوا يواجهون أزمة إنسانية لم يسبق لها مثيل، وارتفاع معدل البطالة بين الشباب بنسبة تصل إلى ٤٧ في المائة، ونقص في المياه والكهرباء. ولذلك يدعو وفد بلدي إلى استئناف المفاوضات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. علاوة على ذلك، واستنادا إلى تعزيز التعاون، نشجع الأطراف الفلسطينية على مواصلة الحوار بهدف تحقيق عودة فعلية للسلطة الفلسطينية إلى غزة، وهو ما من شأنه أن يسمح بمعالجة المسائل الإنسانية الراهنة بشكل أفضل.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نرحب بعقد جلسة اليوم ونرحب بحضور الأمين العام بيننا هذا الصباح. كما نعرب عن امتناننا للإحاطة المفصلة للغاية التي قدمها السيد نيكولاي ملادينوف. ونرحب بشكل خاص بحضور السيد محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، وغيره من كبار المسؤولين.

تتابع بيرو الحالة في فلسطين بقلق بالغ. لقد أدى تصلب المواقف، وعدم وجود حوار بين الطرفين، واستمرار حلقات العنف دون توقف إلى جمود في عملية السلام في صورة وضع راهن غير مستقر وغير مستدام. وفي ظل هذه الخلفية، فإننا نشدد على أهمية وإلحاحية وضع إطار أساسي للتفاهم من شأنه أن يساعد على عكس الاتجاهات السلبية على أرض الواقع وتغليب استئناف المفاوضات المباشرة بين الطرفين، بهدف تحقيق الحل العملي الوحيد، وهو وجود دولتين تعيشان جنبا إلى جنب بحدود آمنة ومعترف بها بصورة متبادلة. وفي هذا الصدد، ينبغي لنا أن نتذكر أهمية وسلامة اتفاقات أوسلو، التي وفرت المعايير اللازمة للتوصل إلى هذا الحل، فضلا عن الدور الهام للمجموعة الرباعية.

ونرى أنه من الضروري التصرف باحترام، في المجالات السياسية والدينية والاجتماعية، مع السعي أيضا إلى بناء ثقة

متبادلة تمهيدا لاستئناف حوار بناء. والقادة على كلا الجانبين مسؤولون عن إظهار قدر ملموس من ضبط النفس، وإبداء التزام بتحقيق السلام واحترام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

وهذا يقودني إلى التذكير بالالتزام بتنفيذ قرارات مجلس الأمن. ونرى أنه من الضروري بشكل خاص إنهاء بعض الممارسات التي تزايدت في العام الماضي، أي المستوطنات وهدم المنازل وعمليات الإجلاء، في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧. ويجب أن تتوقف كل تلك الممارسات، وفقا للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). وفي ذلك الصدد، نحث الأطراف الضالعة بشكل مباشر على الكف عن ارتكاب جميع انتهاكات حقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني وجميع أعمال الإرهاب وجميع الهجمات على المدنيين وإجراء تحقيقات بشأنها والمعاقبة عليها.

ويجب اتخاذ خطوات ملموسة لتحقيق هذه الغاية. فعلى سبيل المثال، يجب تقديم معلومات بشأن محنة من سقطوا من الجنود الإسرائيليين أو احتجزوا. ونعتقد أن إعادة رفات الضحايا إلى ذويهم ستكون بادرة إنسانية هامة. ومن نفس المنطلق، نعتقد أنه من الضروري احتكام السلطات الإسرائيلية للحق في الدفاع المشروع بصورة قانونية ومتناسبة وعلى نحو متأن. ويجب عدم انتهاك حقوق الإنسان للمواطنين الفلسطينيين، بمن فيهم القصر.

وفي ذلك الصدد، نعتقد أيضا أنه من الأهمية بمكان نبذ خطاب الكراهية ومعاداة السامية والتمييز بجميع أشكاله. وأي مجتمع متنوع عرقيا وثقافيا ودينيا ينبغي أن يعتبر شيئا ثمينا وليس تهديدا على الإطلاق.

ونلاحظ مع القلق استمرار تدهور الحالة الإنسانية في قطاع غزة، التي وصفها قبل بضعة أشهر الأمين العام أنطونيو غوتيريش نفسه بأنها ”واحدة من أشد الأزمات الإنسانية المأساوية التي شهدتها خلال سنوات عديدة من عملي في الأمم المتحدة“.

ونرى أنه من الضروري تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان في غزة. ويشكل الفقر والتهميش مرتعا خصبا للتطرف والتطرف العنيف. ومن الأهمية بمكان تعزيز السلام المستدام وترسيخ العلاقة بين المساعدات الإنسانية والخطط الإنمائية التي توفر الأمل والفرص للشباب.

ونغتنم هذه الفرصة لنكرر تقديرنا لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. ونرى أنه من الأهمية بمكان دعمها وتزويدها بالتمويل المستقر والذي يمكن التنبؤ به. وهذا يقودني إلى أن أحيي الاجتماع الاستثنائي لمؤتمر المانحين الذي عقد في بروكسل في ٣١ كانون الثاني/يناير، وأحيي أيضا رغبة العديد من البلدان المعلنة في استخدام مساعيها الحميدة والمساهمة في تخفيف حدة الحالة في الميدان.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولا أن أرحب بحضور الرئيس عباس في وقت سابق هنا في المجلس، وأود أن أشكر السيد ملادينوف على إحاطته الإعلامية المفصلة، وبالتأكيد، على جهوده من أجل تحقيق السلام.

إن الحقائق في الميدان غنية عن البيان، ولا تترك مجالا للتفاؤل. إننا نواجه أزمة إنسانية واقتصادية متزايدة في غزة، ونرى انعداما لتحقيق إمكانيات التنمية الفلسطينية في الضفة الغربية.

وسأتناول ثلاث نقاط في ذلك السياق: أولا، حل الدولتين والحاجة إلى اتخاذ خطوات ملموسة؛ ثانيا، ضرورة الالتزام وتقديم الدعم الدولي؛ ثالثا، الحالة في غزة.

وفيما يتعلق بنقطتي الأولى، وهي حل الدولتين، تجدر الإشارة إلى اتفاقات أوسلو، التي وقعها الرئيس عباس، الذي لطالما دعا إلى الطريق السلمي نحو إقامة دولة فلسطينية. لقد التزمت اتفاقات أوسلو بتحقيق وعد الدولتين في غضون خمس سنوات من توقيعها في عام ١٩٩٣. نحن الآن في السنة الخامسة

والعشرين منذ توقيع اتفاق أوسلو، والعقبات التي تعترض تحقيق السلام قد تزايدت فحسب.

لم تكن أوسلو مجرد وثيقة؛ بل كانت رؤية. وما زلنا على اقتناع راسخ بأن حل الدولتين وحده، على أساس حدود ١٩٦٧، هو ما سيؤدي إلى تحقيق السلام المستدام. ونشير إلى أنه يجب التوصل إلى حل دائم للنزاع استنادا إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة؛ ومبادئ مدريد، بما فيها مبدأ الأرض مقابل السلام؛ وخارطة الطريق؛ والاتفاقات التي توصل إليها الطرفان في السابق؛ ومبادرة السلام العربية، ودولة إسرائيل ودولة فلسطين مستقلة وديمقراطية ومتصلة الأراضي وذات السيادة والقابلة للبقاء تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن واعتراف متبادل.

وترى مملكة هولندا أن المعايير الواضحة تحدد أساس المفاوضات، بما في ذلك بشأن القدس. وهذه المعايير عناصر رئيسية لتحقيق نتائج ناجحة.

إن مملكة هولندا تدعو الجانبين إلى ترجمة رغبتهما المعلنة في تحقيق السلام إلى خطوات ملموسة وإلى خطوات لبناء الثقة، تسهم في الحفاظ على إمكانية تحقيق حل الدولتين، تمشيا مع القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). وهذا يتطلب تغييرا أساسيا في التطورات في الميدان، التي تؤدي إلى استمرار تقويض آفاق الحل القائم على وجود دولتين.

وتؤكد مملكة هولندا مجددا معارضتها القوية لسياسة الاستيطان الإسرائيلية والإجراءات المتخذة في هذا السياق، بما في ذلك عمليات الهدم المستمرة؛ والخطط المؤدية إلى النقل القسري للبدو في الضفة الغربية؛ وإعلان تقنين موقع هافات غيلاد ليصبح مستوطنة؛ والاقتراحات التشريعية التي تنطوي على قرارات الضم. وهذه الإجراءات والمقترحات هي مدعاة للقلق الشديد.

وموقف مملكة هولندا لم يتغير: ويتمثل في أن المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي وتقوض إمكانيات تحقيق الحل القائم على وجود دولتين وآفاق سلام دائم. وفي الوقت نفسه، يجب أن يتوقف العنف المستمر، بما في ذلك إطلاق الصواريخ، وكذلك أعمال التحريض.

إن مملكة هولندا تشعر بالقلق البالغ إزاء تصاعد العنف في غزة وحولها. والهجوم بالصواريخ الذي يشنه المقاتلون من غزة غير مقبول ويجب أن يتوقف. يجب أن تعمل قيادة الجانبين على منع التصعيد.

ثانيا، فيما يتعلق بضرورة الالتزام وتقديم الدعم الدولي، إن انعدام الثقة الحالي بين الطرفين بل وفي أشكال المفاوضات المنهكة يوجد فراغا خطيرا. ويتسبب في تبدد الأمل لدى الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني على حد سواء.

والأمثلة على حل النزاعات في جميع أنحاء العالم تبين أن المفاوضات لا تبدأ بالثقة، بل تبدأ بالشجاعة والالتزام السياسي بالتواصل وبناء الجسور وتوفير الثقة، وإطلاع الشعوب على كل خطوة بخطوة.

ويمكن للمجتمع الدولي أن يساعد بالتأكيد في توفير أفق سياسي لحل الدولتين، تمشيا مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويمكن للمجتمع الدولي أن يدعم الطرفين في إيجاد مسار للعودة إلى طاولة المفاوضات. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن التعاون بين الشركاء في المجموعة الرباعية وكذلك بين الأطراف الفاعلة الإقليمية وبين الطرفين أمر بالغ الأهمية.

ونؤيد تأييدا كاملا مبادرات حل الدولتين التي أطلقها الممثل السامي للاتحاد الأوروبي، بالتعاون مع الطرفين والأعضاء الآخرين في المجموعة الرباعية والشركاء الإقليميين.

إن مملكة هولندا ستواصل القيام بدور بناء من خلال الاستفادة من علاقاتنا الطيبة مع الجانبين.

ويقودني هذا إلى نقطتي الثالثة، وهي غزة. وكما قال آخرون، إن الأزمة في غزة تتزايد بسرعة. البطالة آخذة في الازدياد والاقتصاد على وشك الوصول إلى مرحلة الركود فعليا. وتواجه غزة نقصا في إمدادات الطاقة يؤثر على جميع مناحي الحياة، بما في ذلك توفير المياه ومعالجة مياه المجارير. والمياه الجوفية كلها تقريبا غير صالحة الآن للاستهلاك البشري، ومياه المجارير تتدفق في البحر وتلوث المياه اللازمة للتحلية. وسكان غزة يعانون من عدم كفاية فرص الحصول على الرعاية الصحية الكافية. وكما قال الأمين العام، ستصبح غزة غير قابلة للعيش فيها مطلقا بحلول ٢٠٢٠.

ولكن بالنسبة للكثيرين، يمكن اليوم العيش بها بالكاد. يعتمد عدد متزايد من الأشخاص على المعونات الإنسانية، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، كما نعلم جميعا، أكبر الجهات المقدمة لتلك المعونات. والحالة المالية الحرجة للوكالة تقوض قدرتها على توفير الخدمات الأساسية لشعب غزة. ويساورنا القلق من أن تؤدي تلك التوقعات السلبية إلى تزايد حدة اليأس في غزة. وستضيف إلى عدم إمكانية التنبؤ بالحالة، وتزيد من خطر زعزعة الاستقرار في مناطق عمليات الوكالة الأخرى. ومن مسؤوليتنا الجماعية كفالة أن تتمكن الوكالة من تنفيذ ولايتها التي كلفتها بها الجمعية العامة.

وتدعو مملكة هولندا جميع الأطراف الفاعلة إلى وضع احتياجات السكان في صدارة القرارات المقبلة المتعلقة بقطاع غزة.

والتدابير الإيجابية التي اقترحتها لجنة الاتصال المخصصة في بروكسل يمكن أن تؤدي إلى تحسن كبير في الأوضاع المعيشية. ويشمل ذلك توسيع نطاق إمكانيات التجارة ودعم الخدمات الأساسية مثل توفير المياه والطاقة. ولذلك ندعو جميع الأطراف المعنية إلى الوفاء بالتعهدات التي التزمت بها. وندعو السلطة الفلسطينية إلى المضي قدما على الدرب الصعب لتحقيق المصالحة فيما بين الأطراف الفلسطينية.

ونحن نؤيد الجهود الرامية إلى استعادة الوحدة بين الضفة الغربية وقطاع غزة وعودة السلطة الفلسطينية إلى غزة بوصفها السلطة التنفيذية الشرعية الوحيدة. أظهرت مرة أخرى الحوادث التي وقعت في نهاية الأسبوع الماضي الحاجة إلى التوصل إلى حل سياسي لقطاع غزة.

في الختام، بدأت بياني بالقول أنه لم يكن هناك شيء يذكر يبعث على التفاؤل. ومع ذلك، فإن التفاؤل في الشرق الأوسط ليس خياراً بقدر ما هو ضرورة. ويمكن حسم هذا النزاع؛ ولا بد من حسمه. ينبغي أن نعمل جميعا بدأب وتضافر للنهوض بحل الدولتين، أي أن تعمل الأطراف نفسها، والمنطقة والمجتمع الدولي بأسره.

السيد أليمو (إثيوبيا): كما هو الحال دائماً، نود أن نشكر المنسق الخاص، ملادينوف على إحاطته الإعلامية المفيدة والشاملة عن التطورات الأخيرة المتعلقة بالشرق الأوسط وفلسطين. ما برحنا نجني على الدوام الفائدة من الإحاطات الإعلامية التي يقدمها. وقد أسعدنا وشرفنا أن كان معنا هذا الصباح فخامة الرئيس محمود عباس. ونشكره على وجوده في هذه الجلسة وتقاسمه معنا أفكاره ورؤيته بشأن المسألة قيد النظر، وهي مسألة حرجة للغاية. كذلك نشكر السفير داني دانون على وجوده معنا في هذه الجلسة وتقاسمه معنا وجهة النظر الإسرائيلية.

نشعر بقلق بالغ إزاء عدم إحراز تقدم في عملية السلام الإسرائيلية – الفلسطينية. مرة أخرى دفعت التطورات الأخيرة إلى العودة بالنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني إلى الفوهة، مما يؤكد الحاجة الماسة إلى تجديد الالتزام بعملية السلام من دون أي مزيد من التأخير. نحن مقتنعون أيضا بأن ثمة ضرورة لإظهار استعداد صادق وشفاف من جانب جميع الذين لديهم القدرة

على إحداث فرق لمساعدة الطرفين على المضي قدما نحو التوافق المتبادل.

بطبيعة الحال، نشعر ببالغ القلق جراء الحالة الإنسانية المتردية في قطاع غزة. فالافتقار إلى تمويل المرافق الحيوية ترك العديد من الفلسطينيين من دون الحصول على الخدمات الصحة والمياه والمرافق الصحية المنقذة للحياة. هناك حاجة لتعبئة الدعم الدولي لتحاشي وقوع كارثة إنسانية. وتنبغي الإشادة بجميع الذين استجابوا للنداء العاجل، ولكن لا يزال يوجد عجز في التمويل والمزيد من الاحتياجات التي يجب تلبيتها لضمان حصول الفلسطينيين على الخدمات الأساسية المنقذة للحياة. ونأمل أملا وطيدا في حماية الاحتياجات الإنسانية من أي إغراء لتسييسها.

إن ما يمكن أن ينظر إليه جنبا إلى جنب مع هذا هو ضرورة تمكين السلطة الفلسطينية من ممارسة السيطرة الكاملة على قطاع غزة على أساس اتفاق القاهرة. ونحن نعتقد أن إحراز تقدم بشأن هذه المسألة لن يؤدي فقط إلى تحسين الوضع الاقتصادي والإنساني، بل سيؤدي أيضا إلى تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية التي نأمل أن توفر زخما لعملية السلام التي لا تزال جامدة الآن. على الرغم من مما حظي به التوقيع على اتفاق القاهرة من ترحيب كبير، لم يتم إحراز الكثير من التقدم في تنفيذه. جاء ذلك بالاقتران مع وضع قيود على إمكانية الوصول، ولا تزال تلك القيود تؤدي إلى تفاقم الوضع الإنساني. وفي ذلك الصدد، نحيط علما بالاجتماع الثلاثي الذي عقد مؤخرا بين المنسق الخاص ورئيس الوزراء الفلسطيني والمنسق الإسرائيلي، وأيضا المناقشة التي درات بينهم، من بين أمور أخرى، بشأن تيسير الحلول للحالة الإنسانية الحرجة وتنشيط الاقتصاد في غزة.

إن موقف إثيوبيا بشأن النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني ما برح واضحا ولا لبس فيه، وشفافا جداً. إننا بقدر ما نؤيد حق إسرائيل في العيش في سلام وأمن، نؤيد أيضا الحق غير القابل للتصرف للشعب الفلسطيني في تقرير المصير ونؤيد حق فلسطين في الوجود كدولة حرة ومستقلة. ذلك أيضا هو موقف الاتحاد الأفريقي، وعلينا مسؤولية احترام قراره. وبناء على ذلك، تؤيد إثيوبيا تماما الهدف المتمثل في وجود دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، بوصفه الخيار الوحيد الممكن لحل النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. ونعتقد أن هذا ليس فقط في مصلحة إسرائيل وفلسطين، بل من شأنه أيضا أن يعزز إلى حد كبير السلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط.

ومع ذلك، يبدو لنا أمرا بديهياً أنه جرت مؤخرا تحركات وتم القيام بأعمال ربما لا تساهم في إحراز تقدم نحو التوصل إلى حل للمسائل المعلقة على أساس صيغة الدولتين. هذه الخطوات لا تعمل فقط على زيادة الإحباط وعدم الثقة، ولكنها أيضا تقوض قدرة حل الدولتين على البقاء. ولا بد من إزالة تلك العقبات التي طال أمدها لتهيئة الظروف اللازمة لإحراز تقدم في المفاوضات بين الطرفين لتحقيق حل شامل وعادل ودائم على أساس الثقة المتبادلة والروح التوفيقية مما يضمن أمن إسرائيل ويلبي التطلعات الفلسطينية في إقامة دولة مستقلة. وهذا ما تتطلبه الحالة، ويصب أيضا في مصلحة الطرفين، فضلا عن المجتمع الدولي ككل.

قال كثيرون أنه لا توجد خطة باء لحل الدولتين. وكرر الأمين العام نفس الشيء اليوم. فلا يمكن الجدل في ذلك. وهذا السبب الذي حملنا على تأييد الدعوة لتكثيف وتسريع الجهود الدولية والإقليمية الرامية إلى تحقيق حل شامل ودائم وعادل. وفي ذلك الصدد، نرحب بعقد الدورة الاستثنائية لمجموعة المانحين الدوليين لفلسطين، لجنة الاتصال المخصصة، التي اجتمعت في بروكسل في الشهر الماضي، وجمعت للمرة الأول بين الإسرائيليين والفلسطينيين، فضلا عن جميع الشركاء المعنيين الأخرين لمناقشة التدابير الرامية إلى تسريع الجهود التي يمكن أن توطد دعائم حل الدولتين عن طريق التفاوض.

إن استئناف المفاوضات يحتاج إلى الدعم الكامل من جميع الشركاء، ويجدر بالجميع القيام بدورهم لإحراز أي تقدم ملموس ممكن. وفي هذا السياق، يتحتم على المجلس الاضطلاع بمسؤولياته، ودعم هذه الجهود من أجل تحقيق السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين وإحلال السلام في منطقة الشرق الأوسط الأوسع. ومما لا شك فيه أنه في نهاية المطاف تقع المسؤولية على عاتق الطرفين في إحراز تقدم نحو إحلال السلام الدائم وتحقيق التوافق المتبادل القائم على العدل والإنصاف.

الرئيس: والآن أدلو ببيان بصفتي الوطنية. في البداية، أود أن أرحب بمشاركة معالي الأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريش، وأثني عليه لحرصه على حضور هذه الجلسة الهامة التاريخية التي تتناول أبرز قضية مصيرية انشغل بها المجتمع الدولي على مدى أكثر من خمسة عقود. ما زلنا نشهد خلالها استمرارا لانتهاكات لم تتوقف للقانون الإنساني الدولي في ظل الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة. وهو احتلال تدينه وتشجبه قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتدعو إلى إنهائه. كما نتقدم بالشكر إلى منسق الأمم المتحدة الخاص لعمليات السلام في الشرق الأوسط السيد نيكولاي ملادينوف على إحاطته الإعلامية القيمة.

إن مشاركة فخامة الرئيس محمود عباس، رئيس دولة فلسطين الشقيقة معنا اليوم في هذه الجلسة وأثناء تولي بلادي رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، إنما هي مشاركة نتشرف بها ونعتبرها فرصة ثمينة أتاحت للجميع الاستماع بشكل مباشر إلى صاحب هذه القضية العادلة، وما يتوجب علينا القيام به كأسرة دولية بهدف الالتزام بما نصت عليه مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة في سبيل تمكين الشعوب من تقرير مصيرها.

لقد تعهدت دولة الكويت قبل أن تتسلم مقعدها غير الدائم في مجلس الأمن في مطلع هذا العام ببذل كل المساعي والجهود لدعم القضية الفلسطينية باعتبارها قضية العرب والمسلمين الأولى، فضلا عن كونها تمثل إحدى دعائم سياسة الكويت الخارجية، وانطلاقا من التزامها الثابت والمبدئي في حمل هموم وتطلعات الشعب الفلسطيني الشقيق نحو إقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية، من خلال تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ما زالت إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، تضع العراقيل وتقف حائلا أمام إنجاح مسيرة السلام الدائم والشامل في الشرق الأوسط.

ما زالت إسرائيل – بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال – تضع العراقيل وتقف حائلاً أمام إنجاح مسيرة السلام الدائم والشامل في الشرق الأوسط، ومن الواجب علينا، ومن منطلق مسؤوليتنا المشتركة في هذا المجلس عن صون السلم والأمن الدوليين، أن نحرص ونشدد على تنفيذ قرارات المجلس الملزمة لكل الدول الأعضاء، وفقاً للمادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة. فكيف لنا أن نتغاضى عن عدم اكتراث هذا الاحتلال بالأمم المتحدة وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة التي تمثّل حالة صريحة من حالات الخرق المادي لأحكام القانون الدولي الذي يُعدّ في عصرنا هذا الحكَم في العلاقات الدولية؟

لقد شهدت عملية السلام في الشرق الأوسط محطات عديدة، ومبادرات دولية أفضت إلى صدور العديد من قرارات الأمم المتحدة، إلا أن عدم الالتزام بتلك القرارات فاقم من المآسي الإنسانية التي يتعرّض لها الشعب الفلسطيني الأعزل وزاد من التوترات في المنطقة، وانسحب ذلك على قضايا الأمن والاستقرار الدوليين، وبدأنا نشهد ظهور أزمات أخرى في المنطقة بدأنا نعاني منها جميعاً، كالتطرف والإرهاب. وهي كلها قضايا لا يمكن حلّها دون حل جذور المشكلة وجوهر النزاع – ألا وهي القضية الفلسطينية.

ورأينا جميعاً تبعات القرار الأخير بشأن القدس، الذي يُعدّ تراجعاً وتعطيلاً لجهودنا ويشكّل إضراراً بعملية السلام وإخلالاً

بعملية التفاوض المتوازنة. لذلك نطالب الولايات المتحدة الأمريكية، انطلاقاً من ثقتنا بأهمية دورها في عملية السلام، بالعمل مع المجتمع الدولي على إلزام إسرائيل بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية وإنهاء احتلالها لجميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، استناداً إلى قرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام وخريطة الطريق ومبادرة السلام العربية التي اعتمدتها جميع الدول العربية في قمة بيروت عام ٢٠٠٢، من خلال حل سلمي يُحقق قيام الدولة الفلسطينية، وعاصمتها القدس الشرقية.

قد لا تكون مبالغة إن ذكرت بأن وجود إرادة سياسية لضمان التنفيذ الكامل للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) ستكون كفيلة بتحقيق ما سبق ذكره، باعتباره قراراً تاريخياً أعاد التأكيد على أهم وأبرز المبادئ القانونية المتصلة بالقضية الفلسطينية، ومن أهم تلك المبادئ عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة، وأنه ينبغي على إسرائيل، باعتبارها السلطة القائمة بالاحتلال، أن تتقيد تقيّداً صارماً بالالتزامات والمسؤوليات القانونية الملقاة على عاتقها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ بشأن حماية المدنيين وقت الحرب، علاوة على إدانة القرار لجميع التدابير الرامية إلى تغيير التكوين الديمغرافي وطابع ووضع الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية. إضافة إلى إدانة مجلس الأمن في القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) ذاته النشاط الاستيطاني الإسرائيلي باعتباره غير مشروع وغير قانوني وانتهاكاً صارخاً للقانون الدولي، وما يُمثّله من عقبة كبرى أمام تحقيق حل الدولتين وإحلال السلام الدائم والشامل. ليس ذلك فحسب، فقد أكد القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) كذلك على عدم اعتراف مجلس الأمن بأي تغييرات في خطوط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، بما في ذلك ما يتعلّق بالوضع بها القانوني والتاريخي للقدس باعتبارها إحدى مسائل الوضع النهائي.

ومع مزيد من الأسف، وبعد مرور أكثر من عام على صدور ذلك القرار، فإنه يبقى دون تنفيذ. بل أكثر من ذلك، عندما انتُهكت أحكام القرار وبدأنا نشهد المستويات القياسية غير العادية لنشاط إسرائيل الاستيطاني في الأرض الفلسطينية المحتلة – من تشييد لمستوطنات جديدة وتوسيع للمستوطنات القائمة – في تحدّ سافر وصارخ للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وبالتالي التشريد القسري لأصحاب الأرض من الأسر الفلسطينية. إن دولة الكويت تدين بشدة سياسات إسرائيل غير القانونية وغير الشرعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وانتهاكاتها المستمرة لحقوق الشعب الفلسطيني الشقيق غير القابلة للتصرف.

كما لا يفوتني أن أتطرّق أيضاً إلى الوضع الإنساني في قطاع غزة، الذي نتابعه ببالغ القلق بسبب ما يجري مؤخراً من آثار خطيرة على حياة مليوني فلسطيني من أهل القطاع بسبب تعطُّل أغلب الخدمات الأساسية، بما فيها المرافق الصحية، وهذا نتيجة حصار ظالم وجائر من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلية. وندين مجدداً ما تقوم به إسرائيل من ممارسات لاإنسانية تشكل انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وهذا الحصار المفروض على غزة يمثّل إحدى صور تلك الانتهاكات. وأعيد التأكيد على أن دولة الكويت لن تدخر جهداً في الوقوف إلى جانب أشقائنا الفلسطينيين في كافة الأراضي المحتلة.

تؤيد الكويت المطلب الفلسطيني إزاء تفعيل بعض الآليات الدولية الموجودة حالياً، مثل المجموعة الرباعية، من خلال توسيع عضويتها لتشمل دولاً عربية تضيف إلى أعمالها مزيداً من الحيوية. كما تدعم الكويت جميع الخطوات القانونية والسلمية التي تتخذها دولة فلسطين الشقيقة على المستويين الوطني والدولي لترسيخ سيادتها على القدس الشريف والأرض الفلسطينية المحتلة.

ينتظر الشعب الفلسطيني من الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن، تفعيل ما آلت المنظمة على نفسها تحقيقه في سبيل صون السلم والأمن الدوليين. ونجدد هنا تضامننا ووقوفنا إلى جانب الشعب الفلسطيني في الدفاع عن قضيته العادلة وحقوقه المشروعة، بما في ذلك حقوقه التاريخية والثابتة في القدس، والتي كفلتها قرارات الشرعية الدولية، ونؤكّد على أن القدس الشرقية هي عاصمة دولة فلسطين. وندعو الدول إلى الاعتراف بدولة فلسطين، وبالقدس الشرقية المحتلّة عاصمة لها.

ختاماً، أجدد دعوتكم لنا جميعاً لحضور الاجتماع الذي نعتزم عقده بصيغة آريا بعد يومين، بالتعاون مع مجموعة من أعضاء مجلس الأمن، لمناقشة وضع الشعب الفلسطيني بعد مرور ٥٠ عاماً على الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية المحتلة، ولنستكمل الحديث عن حالة تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) بعد مرور أكثر من عام على صدوره.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيساً للمجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

رفُعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.